الحافظ أبو عيسى الترمذي وكتابه الجامع

بقلـــم

د. سعاد جعفر حمادي

قسم التفسير والحديث

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

جامعة الكويت

أ.د. عبد الرازق خليفة الشايجي

قسم التفسير والحديث

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

جامعة الكويت

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

الحمد لله ربع العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله الطبين وصحابته الغر الميامين **وبعد** ...،

فالإمام **الترمذي** علم من أعلام المحدثين وإمام الأئمة المجتهدين الذين يقتدى بهم في علم الحديث، أطبقت شهرته الآفاق، وأثنى عليه القاصي والداني، حتى قال فيه شيخه البخاري: "ما انتفعت بك أكثر مما انتفعت بي".

و**الحفظ الترمذي** صاحب تصانيف علمية عظيمة، ضمنها علماً غزيراً وفوائد قيمة؛ فقد صنف في الحديث، والتواريخ، والعلل، وهو ما يدل على براعته في شتى العلوم الشرعية ويعكس شخصيته العلمية.

ويعدّ كتابه الجامع من أجلّ مصنفاته وأبقاها وأنفعها؛ وهو أحد كتب السنن الأربعة الأصول التي تأتي مرتبتها بعد الصحيحين رواية ودراية، ولم يشذ فيها من الأحاديث الجامعة وأحاديث الأحكام إلا القليل، وقد امتاز كتابه بحسن الترتيب وجودة التبويب وصار معلمة لأدلة الفقهاء الأوائل، ولقي لديهم القول والحظوة، ولم يزل مع امتداد العصور موقع الثناء والإشادة، وتتابع أهل العلم على شرحه واختصاره.

ولما كان هذا شأن **الحافظ الترمذي** وشأن كتابه الجامع فقد رأينا أن نكتب هذا البحث عنه وعن منهجه في جامعه، وقد جعلنا البحث في مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة.

الفصل الأول: التعريف بالترمذي ومكانته العلمية

المبحث الأول : اسمه ونسبه وكنيته
المبحث الثاني : ملحوظة على نسبة الترمذي
المبحث الثالث : مولده
المبحث الرابع : طلبه للعلم
المبحث الخامس : شيوخه
المبحث السادس : تلاميذه
المبحث السابع : مذهبه

المبحث الثامن : حفظه
المبحث التاسع : ثناء العلماء عليه
المبحث العاشر : طعن ابن حزم بالترمذي
المبحث الحادي عشر: مؤلفاته
المبحث الثاني عشر: وفاته

الفصل الثاني: التعريف بكتاب جامع الترمذي

المبحث الأول : التعريف بكتاب جامع الترمذي
المبحث الثاني : تسميته
المبحث الثالث : سبب تأليفه
المبحث الرابع : ثناء العلماء عليه
المبحث الخامس : موضوعه
المبحث السادس : زمن تأليفه
المبحث السابع : رواته.
المبحث الثامن : ترتيبه وميزاته

الفصل الثالث: عناية العلماء بجامع الترمذي

المبحث الأول : طبعات الكتاب
المبحث الثاني : شروحه
المبحث الثالث : شروطه
المبحث الرابع : مرتبته
المبحث الخامس : درجة أحاديثه
المبحث السادس : مميزاته
المبحث السابع : مصطلحاته
المبحث الثامن : منهجه في صناعة الإسنادية
المبحث التاسع : منهجه في عرض المواضيع الفقهية
المبحث العاشر : منهجه في الترجيح بين المذاهب
المباحث الحادي عشر: منهجه في التراجم

النتائج والتوصيات

هذا ونسأل الله تبارك وتعال أن يكون عملنا هذا خالصاً لوجهه الكريم، وأن يرزقنا الإخلاص في النية والقول والعمل، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبيه محمد وعلى آله وصحبه أجمعين(*).

(*) يتقدم الباحثان بالشكر الجزيل إلى إدارة الأبحاث بجامعة الكويت لتمويلها هذا البحث.

الفصل الأول

التعريف بالترمذي وكانته العلمية*

المبحث الأول: اسمه ونسبه وكنيته:

هو الإمام الحافظ ممد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك أبو عيس السلمي الترمذي[1]، وذكر السمعني وابن كثير اسم أبي الجد للترمذي "شداد" بدل "موسى"[2]، وقل إن اسم جده كان "يوزيد"[3].

ونسبته (السلمي) هي نسبة إلى بني سليم وهي قبيلة من قيس عجلان. وإذ كانت نسبته هذه نسباً لا ولاء، فيكون الترمذي عربي الأصل والنسب، والله أعلم[4].

والترمذي أصله من مرو، انتقل جده منها واستوطن ترمذ، وبها ولد الترمذي ونشأ، وترمذ - بكسر التاء وفتحها وضمها، والكسر أشهر - مدينة مشهورة من أعمال خراسان تقع على الضفة الشمالية لنهر جيحون (آموداريا) شمالي إيران، وكان يسم أيضاً نهر بلخ، وإذا أطلق على بلاد ما وراء النهر فإنه ينصرف إليه[5].

المبحث الثاني: ملحوظة على نسبة الترمذي:

لا يخفى على الباحثين في تراجم الترمذي أن ثلاثة من أعلام الحديث معروفون بنسبة الترمذي: الأول أبو الحسن أحمد بن الحسن الترمذي، روى عنه البخاري في

(*) ترجمة الترمذي في: ثقات ابن حبان (١٥٣/٩)، الأنساب (٤٥/٣)، معجم البدلان (٣٠٧/٢، ٣٠٨)، الكامل في التاريخ (٤٦٠/٧)، وفيات الأعيان (٢٧٨/٤)، تهذيب الكمال (٢٥٠/٢٦-٢٥٢)، سير أعلام النبلاء (٢٧٠/١٣)، الكاشف (٥١٨١)، العبر (٦٢/٢)، ميزان الاعتدال (٨٠٣٥)، تذكرة الحفاظ (٦٣٣/٢)، الوافي بالوفيات (٢٩٤/٤)، نكت الهيمان (١٦٤)، لابداية والنهاية (٦٦/١١-٦٧)، تهذيب التهذيب (٣٨٧/٩)، النجوم الزاهر (٨٨/٣)، شذرات الذهب (١٧٤/٢)، "الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين".

(١) تهذيب التهذيب (٣٧٨/٩).

(٢) الأنساب (٤٢/٢، ٣٦١)، البداية والنهاية (٦٦/١١).

(٣) البداية والنهاية (٦٦/١١).

(٤) جمع الوسائل في شرح الشمائل (٧/١).

(٥) مقدمة تحفة الأءوذي نقلاً عن ابن خلكان (٣٤١/١).

صحيحه، وأبو عيسى الترمذي في جامعه، وابن خزيمة وغيرهم[١]، توفى سنة بضع وأربعين ومائتين[٢] وهو مشهور بالترمذي الكبير.

والثاني: أبو عبد الله محمد بن علي بن الحسن بن بشر الزاهد، قال السلمي: نفوه من ترمذ بسبب تأليفه كتاب ختم الولاية وكتاب علل الشريعة، وأنه يفضل الولاية[٣]، وهو صاحب نوادر الأصول ومشهور بالحكيم الترمذي.

والثالث: أبو عيس محمد بن عيسى الترمذي هذا، وهو المعروف بالإمام الترمذي.

المبحث الثالث: مولده:

اختلفت الأقوال في تحديد سنة ولادة الترمذي، والراجح ما ذهب إليه ابن الأثير من أن ولادته كانت سنة تسع ومائتين[٤].

كما اختلف في أنه هل ولد أكمه أم ولد مبصراً ثم صار ضريراً؟

يقال إنه ولد أكمه[٥]، قال الحافظ الذهبي: "بكى حتى عمي وبقى ضريراً سنين[٦]، فاختلف عفي أنه ولد أكمه أم ولد مبصراً ثم صار ضريراً"، ورجع الذهبي وابن كثير وابن حجر[٧]، وغرهم أنه ولد بصراً، وأضر آخر عمره، يقول عمر بن علك: "مات البخاري فلم يخلف بخراسان مثل أبي عيسى في العلم والحفظ والورع والزهد، بكى حتى عمي وبقى ضريراً سنين[٨]، وقال الذهبي: "والصواب أنه أضر في كبره بعد رحلته وكتابته العلم[٩]".

(١) معجم البلدان (٢٧/٥).
(٢) تذكرة الحفاظ (٥٣٦/٢).
(٣) تذكرة الحفاظ (٦٤٥/٢).
(٤) جامع الأصول (١٩٣/١).
(٥) البداية والنهاية (٦٦/١١).
(٦) تذكرة الحفاظ (٦٣٤/٢).
(٧) تذكرة الحفاظ (٦٣٤/٢)، تهذيب التهذيب (٣٨٩/٩).
(٨) تذكرة الحفاظ (٦٣٤/٢)، سير أعلام النبلاء (٢٧٢/١٣)، تهذيب التهذيب (٣٨٩/٩).
(٩) السير (٢٧٠/١٣).

المبحث الرابع: طلبه للعلم:

بدأ طلبه للعلم بعد أن تجاوز العشرين من عمره، وقد قدر الأستاذ الدكتور نور الدين في دراسته عن كتاب الترمذي أنه كان في حدود سنة خمس وثلاثين ومائتين[١]، فطاف البلاد، وسمع خلقاً من الخراسانيين والعراقيين والحجازيين[٢]، وروى عن المصريين والشاميين بالوساطة.

المبحث الخامس: شيوخه:

كان لاجتهاد الترمذي في طلبه للعلم ولرحلاته العلمية المتعددة الأثر الكبير في كثرة شيوخه وبخاصة أنه عاش في العصر الذهبي لتدوين السنة النبوية؛ فتتلمذ على يدي أمير المؤمنين في الحديث الإمام البخاري، وأخذ عن أحمد، ولقى الإمام مسلم بن الحجاج وأخذ عنه، لكنه لم يخرج عنه إلا حديثاً واحداً، ولقى أبا داود السجستاني وروى له في جامعة، وأفاد في علل الحدث والرجال وفنون الحديث من الإمام عبد الله الدارمي وأبي زرعة الرازي، كما ذكر في آخر جامعة، وشارك بقية الأئمة الستة في شيوخ عدة كمحمد بن بشار بندار (٢٥٥هـ)، ومحمد بن المثنى (٢٥٢هـ)، وزياد بن يحيى الحساني (٢٥٤هـ)، وعباس بن عبد العظيم العنبري (٢٤٦هـ)، والأشج عبد الله بن سعيد الكندي (٢٥٧هـ)، وعمرو بن علي الفلاس (٢٤٩هـ)، ويعقوب بن إبراهيم الدورقي (٢٥٢هـ)، ومحمد بن معمر القيسي البحراني (٢٥٦هـ)، ونصر بن علي الجهضمي (٢٥٠هـ)، قال الذهبي: "فأقدم ما عنده حديث مالك، والحمادين، والليث، وقيس ابن الربيع، وينزل حتى إنه أكثر عن البخاري، وأصحاب هشام بن عمار".

ولقد حاكى الأستاذ الدكتور نور الدين العتر الحافظ ابن حجر في تقسمه لشيوخ البخاري إلى طبقات[٣]، فقسم شيوخ الترمذي في الجامع إلى ثلاث طبقات:

(١) الموازنة (ص/١١).
(٢) تهذيب التهذيب (٣٨٩/٩).
(٣) هدى الساري (١٩٤/١).

الأولى: من لهم تقدم في السماع من الشيوخ كقتيبة بن سعيد، وعلي بن حجر وغيرهما من كبار الطبقة العاشرة، وهي الطبقة الوسطى من شيوخ البخاري التي يروي عنها كثيراً.

الثانية: طبقة تلي هؤلاء في السِّنّ والإسناد، وهم عامة شيوخه الذين روى عنهم، كأحمد بن منيع البغوي (٢٤٤هـ)، وعمرو بن علي الفلاس (٢٤٩هـ)، ومحمد بن أبان المستلمي (٢٤٤هـ)، وغيرهم.

الثالثة: وهي شيوخ الطبقة الحادية عشرة، مثل الحسن بن أحمد بن أبي شعيب (٢٥٠هـ)، والبخاري (٢٥٦هـ)، ومسلم (٢٦١هـ). وقد نزل في إسناده فروى كثيراً عن شيوخ هذه الطبقة، كأصحاب هشام بن عمار الدمشقي (٢٤٥هـ)، ونحوه من شيوخ البلاد التي لم يدخلها.

اسم الراوي	بلده	وفاته	طبقته
محمد بن عمرو السواق	بلخ	٢٣٦	الأولى من شيوخ الإمام الترمذي
محمود بن غيلان (نزل بغداد)	مرو	٢٣٩	
قتيبة بن سعيد (٩٠ سنة)	المدينة	٢٤٠	
علي بن حجر السعدي (١٠٠ سنة)	مرو	٢٤٤	
عبد الله بن معاوية الجمحي (أكثر من مائة سنة)	البصرة	٢٤٣	
أحمد بن منيع البغوي	بغداد	٢٤٤	الثانية من شيوخ الإمام الترمذي
عمرو بن علي الفلاس	البصرة	٢٤٩	
محمد بن أبان المستملي	بلخ	٢٤٤	
هناد بن السري	الكوفة	٢٤٣	
نصر بن علي الجهضمي	البصرة	٢٥٠	
محمد بن عبد الرحيم صاعقة	فارس ثم بغداد	٢٥٥	الثالثة من شيوخ الإمام الترمذي
محمد بن إسماعيل البخاري	بخاري ونيسابور	٢٥٦	
مسلم بن الحجاج القشيري	نيسابور	٢٦١	
عبيد الله بن عبد الكريم أبو زرعة الرازي	الري	٢٦٢	
محمد بن إسماعيل الترمذي	ترمذ ثم بغداد	٢٨٠	

وقد نص الترمذي في العلل على أن ما ذكره في الجامع من العلل إنما أكثره مما ناظر فيه البخاري وبعضه مما ناظر فيه الدارمي وأبا زرعة[١]، وهو ما يبين لنا ملغ

(١) العلل (٣٣٢/٣).

تأثره وانتفاعه بجهود هذه الطبقة، وعلى رأسها إمام عصره أبو عبد الله البخاري، ثم مسلم بن الحجاج في الحديث وعلومه، وفي طريقة التصنيف(١).

وكان لتتلمذه على أيدي هؤلاء الأعلام الكبار الأثر البالغ في نبوغه وبزوغ نجمه حتى قال السمعاني: "إمام عصره بلا مدافعة"(٢).

وكانت أكثر استفادته من شيخه البخاري، فقد لازمه طويلاً وأخذ عنه العمل الكثير، وأكثر من مسألته ومناظرته، وأفاد منه إيما إفادة، وصار من أنجب تلامذته حتى قال ابن خلكان: "وهوتلميذ أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري وشاركه في بعض شيوخه"، وقال الصفوي: "وأخذ علم الحديث من أبي عبد الله البخاري"(٣)، وقال الذهبين: "وتفقه في الحديث بالبخاري"٤، وكان الترمذي يقول: "ولم أر أحداً بالعراق ولا بخراسان في معنى العلل والتاريخ ومعرفة الأسانيد أعلم من محمد بن إسماعيل"(٥)، وقال عمر بن علك: "مات البخاري فلم يخلف بخراسان مثل أبي عيس في العلم والحفظ والورع والزهد"(٦).

وكان البخاري حفياً به، كثير العناية بمذاكرته، لما رأى فيه من الفطنة والذكاء وقوة الإدراك، فروى عنه حديثين إكراماً له واعترافاً بمنزلته.

المبحث السادس: تلاميذه:

أخذ عن الترمذي الحديث والعمل كثيرون، وروى عنه غير واحد من العلماء، منهم: شيخه محمد بن إسماعيل البخاري في الصحيح، والهيثم بن كليب الشاشي صاحب المسند راوي الشمائل، ومحمد بن محبوب المحبوبي راوي الجامع عنه، وأحمد بن إسماعيل، وأحمد بن عبد الله المروزي، وأحمد بن علي المقرئ، وأحمد بن يوسف النسفي، وأسد بن حمدوية النسفي، والحسين بن يوسف الغريري، وحماد بن شاكر الوراق، وداود بن نصر اليزدوي، وعبد بن حمد النسفي، وعلي بن عمر السمرقندي، والفضل بن عمار

(١) الموازنة (ص/٣٦).
(٢) الأنساب (٣٣٥/٢).
(٣) نكت الهيمان في نكت العميان (ص/١٧٠).
(٤) وفيات الأعيان (٢٧٨/٤).
(٥) العلل (٧٣٨/٥)
(٦) تذكرة الحفاظ (٦٣٤/٢)، سير أعلام النبلاء (٢٧٢/١٣)، تهذيب التهذيب (٣٨٩/٩).

الصرام، ومحمد بن أحمد، ومحمد بن سفيان النسفي، والمسبح بن أبي موسى الكاجري، و مكي بن نوح النسفي المقرئ، وغيرهم(١).

أما شيخه البخاري فحدث عنه حديثين كما قال الترمذي نفسه في سننه بعد إخراجهما، في تفسير سورة الحشر، وفي مناقب علي: سمع مني محمد بن إسماعيل هذا الحديث(٢).

وفي ذلك تكريم للترمذي ودلالة على سعة علمه وحفظه، حتى يسمع منه البخاري ويجد لديه في العلم مفيداً له، وجديداً، وقد صرح هو بما يفيد ذلك، فقال للترمذي كما نقل عنه الترمذي نفسه: "ما انتفعت بك أكثر مما انتفعت بي"(٣).

وفي هذا دليل على مكانة الترمذي العلمية العظيمة، وأي مكانة كانت له رحمه الله(٤).

المبحث السابع: مذهبه:

وبرغم شيوع التقليد في عصر الترمذي وانتشار العمل بالمذاهب الفقهية فإنه سلك مسلك أهل الحديث بتقديم الكتاب والسنة على غيرهما؛ فلم يكن شافعياً ولا حنبلياً، كما أنه لم يكن مالكياً ولا حنفياً، بل كان من أصحاب الحديث، متبعاً للسنة، عاملاً بها، مجتهداً غير مقلد لأحد من الرجال(٥).

المبحث الثامن: حفظه:

كان الترمذي آية في الحفظ والذكاء؛ ذهن حاضر، وحافظة قوية قلّ نظيرها، أعانته على حفظ عشرات الألوف من الطرق حتى كان يضرب به المثل في الحفظ والضبط(٦)، قال أبو سعيد الإدريسي: "كان أبو عيس يضرب به المثل في الحفظ"(٧)،

(١) البداية والنهاية (٦٧/١١)، تهذيب الكمال (١٢٥٥/٣-١٢٥٦)، السير (٢٧١/١٣-٢٧٢)، تهذيب التهذيب (٢٨٧/٩).
(٢) الجامع (٢٦٣/٢، ٢١٤).
(٣) تهذيب التهذيب (٣٨٩/٩).
(٤) الموازنة (ص/٢٨).
(٥) تحفة الأحوذي (٣٥١/١).
(٦) شروط الأئمة الستة (ص/١٧)، تذكرة الحفاظ (ص٦٣٤)، تهذيب التهذيب (٣٨٨/٩)، الموزانة (ص/٢٩).
(٧) تذكرة الحفاظ (٦٣٤/٢).

ومما يدل على قوة فطنته وسيلان ذهنه ما حدث به عن نفسه، فقال: "كنت في طريق مكة وكنت قد كتبت جزأين من أحاديث شيخ، فمر بنا ذلك الشيخ، فسالت عنه، قالوا: فلان، فذهبت إليه وأنا أظن أن الجزأين معي، وحملت معي من محملي جزأين، كنت أظن أنهما الجزءان اللذان له، فلما ظفرت به، وسألته فأجابني إلى ذلك، أخذت الجزأين، فإذا هما بياض، فتحيرت، فجعل الشيخ يقرأ عليّ من حفظه، ثم نظر إليّ، فرأى البياض في يدي، فقال: أما تستحي مني؟ فقلت: لا، وقصصت عليه القصة، وقلت: أحفظه كله فقال: أقرأه، فقرأت جميع ما قرأ عليّ الولاء فلم يصدقني، وقال: استظهرت قبل أن تجيئ، فقلت: حدثني بغيره، فقرأ عليّ أربعين حديثاً من غرائب أحاديثه، ثم قال: هات اقرأ، فقرأت عليه من أوله إلى آخره، كما قرأ، فما أخطأت في حرف، فقال لي: ما رأيت مثلك"(١).

وقال أبو أحمد الحاكم: "سمعت عمر بن علك يقول: مات البخاري فلم يخلف بخراسان مثل أبي عيس في العلم والحفظ والورع والزهد"(٢).

المبحث التاسع: ثناء العلماء عليه:

أثنى عليه كبار الأئمة وعرفوا فضله وعلمه.

قال البخاري: "ما انتفعت بك أكثر مما انتفعت بي"(٣).

وقال أبو يعلى الخليلي في كتابه "علوم الحدث": "محمد بن عيسى الحافظ متفق عليه، له كتاب في السنن وكتاب في الجرح والتعديل، روى عنه أبو محبوب والأجلاء، وهو مشهور بالأمانة، والإمامة والعلم، وكتابة "الجامع الصحيح" يدل على عظيم قدرة، واتساع حفظه، وكثرة اطلاعه، وغاية تبحره في فن الحديث".

وقال أبو سعيد الإدريسي: "أحد الأئمة الذين يقتدى بهم في علم الحديث، صنف الجامع، والتوزيع، والعلل، تصنيف رجال، عالم متقن، كان يضرب به المثل في الحفظ"(٤).

(١) التقييد (٩٥/١-٩٦)، سير أعلام النبلاء (٢٧٣/١٣). تذكرة الحفاظ (٦٣٥/٢)، تهذيب التهذيب (٣٨٨/٩).
(٢) سير أعلام النبلاء (٢٧٢/١٣).
(٣) تهذيب التهذيب (٣٨٩/٩).
(٤) تذكرة الحفاظ (٦٣٤/٢).

وقال المؤخر ابن الأثير: "أحد الأئمة الذين يقتدى بهم في علم الحديث"[١].

وقال الحافظ المزي: "أحد الأئمة الحفاظ المبرزين، ومن نفع الله به المسلمين"[٢].

وقال الذهبي: "محمد بن عيسى بن سورة الحافظ العلم، أبو عيسى الترمذي، صاحب الجامع، ثقة مجمع عليه"[٣].

وقال طاش كبرى: "وهو أحد العلماء الحفاظ الأعلام، وله في الفقه يد صالحة[٤].

المبحث العاشر: طعن ابن حزم بالترمذي:

وعلى هذا فلا التفات إلى قول ابن حزم فيه، أنه مجهول، قال الحافظ ابن كثير: "ولم نر أحداً حقه إلا ما كان من الإمام ابن حزم الظاهري، ولكن لم يوافقه على تجاهله للترمذي أحد من العلماء الأثبات بل أنحوا على ابن حزم باللائمة".

وقال: "وجهالة ابن حزم لأبي عيسى لا تضره حيث قال في (محلاه): "ومن محمد ابن عيسى بن سورة؟" فإن جهالته لا تضع من قدره عند أهل العلم، بل وضعت منزلة ابن حزم عند الحفاظ:

وكيف يصبح في الذهان شئ إذا احتاج النهار إلى دليل[٥]

وقال الذهبي فيى ميزانه: "محمد بن عيسى بن سورة الحافظ العلم أبو عيسى الترمذي صاحب الجامع ثقة، مجمع عليه، ولا التفات إلى قول أبي محمد بن حزم فيه في الفرائض من كتاب الاتصال أنه مجهول، فإنه ما عرف ولا درى بوجود الجامع ولا العلل التي له"[٦].

(١) اللباب في تهذيب الأنساب (١٧٤/١)، جامع الأصول (١١٤/١)
(٢) تهذيب الكمال (١٢٥٥/٣).
(٣) ميزان الاعتدال (١١٧/٣).
(٤) مفتاح السعادة (١١/٢).
(٥) البداية والنهاية (٦٧/١١).
(٦) ميزان الاعتدال (١١٧/٣).

وكذلك لام الحافظ ابن حجر ابن حزم على تجاهله للترمذي، واعتبر ذلك منه تطاولاً على مقام الثقات المعروفين[١].

المبحث الحادي عشر: مؤلفاته:

لقد ترك لنا الترمذي عدداً من مصنفاته العظيمة، ضمنها علماً غزيراً وفوائد قيمة، فكان تنوعها يعكس شخصية الترمذي العلمية، و يدل على براعته في فروع شتى من العلم.

قال ابن حبان: "كان أبو عيسى ممن جمع وصنّف وحفظ وذاكر"[٢]، وقال السمعاني عنه: "صاحب التصانيف"[٣].

وهذا سرد بأسماء مؤلفاته مرتبة على حروف المعجم:

١- أسماء الصحابة[٤].
٢- الأسماء والكنى[٥].
٣- التاريخ[٦].
٤- الجامع[٧].
٥- الجرح والتعديل[٨].
٦- الزهد[٩].
٧- الشمائل النبوية والخصائل المصطفوية[١٠].
٨- العلل الكبير[١١].

(١) تهذيب التهذيب (٣٨٧/٩).
(٢) الثقات (١٥٣/٩).
(٣) الأنساب.
(٤) البداية والنهاية (٦٦/١١).
(٥) تهذيب التهذيب (٣٨٩/٩)، تدريب الراوي (ص/٢٦٠).
(٦) الفهرست (٢٣٣/١)، هداية العارفين (١٩/٢)، البداية والنهاية (٦٧/١١)، تدريب الراوي (ص/٢٦٠).
(٧) تدريب الراوي (ص/٢٦٠).
(٨) البداية والنهاية (٦٧/١١).
(٩) تهذيب التهذيب (٣٨٩/٩)، تدريب الراوي (ص/٢٦٠).
(١٠) دريب الراوي (ص/٢٦٠).
(١١) الفهرست لابن النديم (٢٣٣/١)، البداية والنهاية (٦٧/١١)، تدريب الروي (ص/٢٦٠)، كشف الظنون (١٤٤٠/٢)، الرسالة المستطرفة (ص/١١١).

المبحث الثاني عشر: وفاته:

توفى الترمذي ليلة الاثنين لثلاث عشرة من رجب سنة تسع وسبعين ومائتين[١]، في بوغ إحدى قرى ترمذ، وعلى ستة فراسخ منها[٢]، وكان من أبناء السبعين[٣].

(١) الإكمال (٣٩٦/٤)، التقييد (٩٣/١)، تذكرة الحفاظ (٦٣٥/٢)، البداية والنهاية (٦٧/١١)، الوافي بالوفيات (٢٩٥/٤)، وفيات الأعيان (٤٠٧/٣)، الأنساب (٤٦/٣)، نكت الهيمان (ص/١٧٠)، جامع الأصول (١٤١٤/١).
(٢) الإكمال (٣٦١/٢)، معجم البلدان (٢٧/٥).
(٣) ميزان الاعتدال (١١٧/٣).

الفصل الثاني

التعريف بكتاب جامع الترمذي
اسمه - موضوعه - الغرض من تأليفه - زمنه

المبحث الأول: التعريف بكتاب جامع الترمذي:

هو أجلّ مصنفات الترمذي وأبقاها وأنفعها، وهو إحدى الموسوعات الحديثية المشهورة، ويعد من كتب السنن الأربعة الأصول التي تأتي بعد مرتبة الصحيحين رواية واهتماماً.

وشكل الصحيحان مع السنن الأربعة الكتب الستة التي هي أصول الإسلام ولم يشذ عنها من الأحاديث الجامعة وأحاديث الأحكام إلا القليل(١).

وقد اشتهر كتاب الترمذي بنسبته إلى مؤلفه فيقال: "جامع الترمذي" ويقال أيضاً: "سنن الترمذي" والأول هو الأكثر.

ولم يتحرج بعض العلماء من إطلاق لفظ الصحيح عليه فيقولون: "الجامع الصحيح" أو "صحيح الترمذي"(٢)، وهو تساهل ومجازفة للصواب(٣)، لأن التحقيق قاطع بأن جامع الترمذي يحوي الصحيح والحسن والضعيف، بل الموضع أيضاً. ولما ألف الترمذي جامعه عرضه على علماء عصره فحاز رضاهم.

المبحث الثاني: تسميته:

أطلق على كتاب الترمذي عدة أسماء، وهي:

١- الجامع.

٢- الجامع الصحيح(٤).

---

(١) مناهج المحدثين (ص/١٥٣).

(٢) مقدمة تحفة الأحوذي (١/١٧٩-١٨١).

(٣) الباعث الحثيث (ص/١٨).

(٤) التدريب (ص/١٩٥)، وواقع الكتاب لا يشهد لهذه التسمية ولا لصحيح الترمذي، فليس كل ما في الكتاب صحيح، فبعضه صحيح وبعضه دون ذلك، والترمذي نفسه يحكم على أحاديثه بذلك صراحة، إذن ففي هاتين التسميتين ضرب من التجوز.

٣- الجامع الكبير[١].

٤- الجامع المختصر من السنن عن رسول الله ﷺ ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل[٢].

٥- صحيح الترمذي[٣].

٦- سنن الترمذي[٤].

ورجع الأستاذ الدكتور نور الدين العتر اسم "الجامع"، إذ إن الجامع عند المحدثين ما كان مستوعباً لنماذج فنون الحديث الثابتة: السير والآداب، والتفسير، والعقائد، والأحكام، والأشرطة، والمناقب، فسمى الكتاب جامعاً لوجود هذه الأبواب فيه.

وهذا الاسم "الجامع" أو "جامع الترمذي" يدل على الكتاب بالمطابقة وذلك:

١- لاشتماله على هذه الفنون الثمانية، كما أن فيه كتاباص لا يوجد في الكتب الستة الأخرى وهو كتاب الأمثال.

٢- لأنه مطلق على قيد الصحة، فيطابق حال الكتاب وواقعه، فهو إذن أولى الأسماء بالإطلاق على كتاب الإمام الترمذي. فاستحسن أن يسمى الكتاب ويطبع بعنوان "الجامع"[٥]

المبحث الثالث: سبب تأليفه:

لعل السبب الرئيس الذي دفع الترمذي إلى تصنيف كتابه هذا هو أنه أراد أن يجمع الأدلة التي استدل بها الفقهاء من الأحاديث والآثار فيتكلم عنها، ويكشف عن عللها وبين حالها من حيث الصحة والسقم، فهذا هو السبب الأقوى الذي دعاه إلى اختيار هذه الأحاديث دون غيرها، ويدل على ذلك أمور عدة هي:

الأول: قوله: "جميع ما في هذا الكتاب من الحديث فهومعمول به، وقد أخذ به بعض أهل العلم ... إلخ"[١].

---

(١) الرسالة المستطرفة (ص/ ٢٥).

(٢) الفهرست لابن خير (ص/ ١١٧).

(٣) التدريب (ص/ ٩٥).

(٤) ووجه هذه التسمية، لاشتماله على أحاديث الأحكام، مرتبة على ترتيب أبواب الفقه، وهذا النوع من المصنفات يسمى (السنن)، ولكن واقع الكتاب لا يشهد لهذه التسمية بالدقة، فإنه مشتمل على الأحكام وغيرها، ففي التسمية أيضاً تجوز بتسمية الكل ببعض أجزائه.

(٥) الموازنة (ص/٥١-٥٥).

الثاني: قوله: "وإنما حملنا على ما بينا في هذا الكتاب من قول الفقهاء وعلل الحدث، لأننا سئلنا عن هذا فلم نفعله زماناً ثم فعلناه، لما رجونا فيه من منفعة الناس"(٢).

الثالث: إنه كان يسوق الحديث المعلول في بعض الأبواب مع معرفته وإشارته إلى الحدث الصحيح في أحاديث الباب، وإنما يفعل ذلك لأن فقيهاً من الفقهاء قد عمل بهذا الحديث الضعيف، وأن أحداً لم يلتفت إلى ما هو أصح منه.

وهذا هو الذي يفسر لنا السبب الذي يدفع المصنف إلى سياقه الحديث في الباب، ثم يتكلم عنه ويبين علته، ويحكم عليه بالضعف وعدم صلاحيته للاحتجاج.

ولذلك صار كتاب الترمذي هذا معلمة لأدلة الفقهاء الأوائل؛ إذ حوى كل حديث احتج به محتج، أو عمل بموجبه عامل، أخرجه سواء صح طريقه أم لم يصح[٣]

المبحث الرابع: ثناء العلماء على الجامع:

كتاب الجامع هو أحد كتب الحديث المعتمدة والمتداولة بين العلماء، وإليه المرجع بعد الصحيحين في أخذ الأحكام الشرعية. ولإتقان الترمذي كتابه "الجامع"، وما ضمنه من الفوائد العظيمة فقد لقى القبول والحظوة، لدى العلماء كافة منذ عصر مصنفه إلى اليوم، وفي ذلك قال الترمذي نفسه: "صنفت هذا الكتاب، فعرضته على علماء الحجاز فرضوا به، وعرضته على علماء العراق فرضوا به، وعضته على علماء خراسان فرضوا به، ومن كان في بيته هذا الكتاب فإنما في بيته نبي يتكلم"(٤). وقال الترمذي أيضاً: "ما أخرجت في كتابي هذا إلا حديثاً قد عمل به الفقهاء"(٥).

ثم لم يزل في سائر العصور موضع الثناء عليه، وإشادة الأئمة بمحاسنه وفوائده(٦).

قال أبو إسماعيل عبد الله بن محمد الأنصاري (٥٠٧هـ): "كتابه عندي أنفع من كتاب البخاري ومسلم، لأن كتابي البخاري ومسلم لا يقف على الفائدة منهما إلا المتبحر العالم وكتاب أبي عيسى فيصل إلى فائدته كل أحد من الناس"(١).

---

(١) الجامع (٦/٢٢٧).
(٢) الجامع (٦/٢٣٠).
(٣) مقدمة الجامع (١/٩٠٨).
(٤) جامع الأصول (١/١١٤)، التذكرة(ص/ ٦٣٤)، تهذيب التهذيب (٩/٣٨٩).
(٥) تذكرة الحفاظ (٢/٦٣٤).
(٦) الموازنة (ص/ ٥٨).

وقال أبو بكر بن العربي (٥٤٣هـ): "ليس فيهم مثل كتاب أبي عيسى حلاوة مقطع، ونفاسة منزع، وعذبة مشرع، وفيه أربعة عشر علماً"(٢).

وقال ابن الأثير (٦٠٦هـ): "كتابه الصحيح أحسن الكتب، وأكثرها فائدة، وأحسنها ترتيباً، وأقلها تكراراً، وفيه ما ليس في غيره من ذكر المذاهب، ووجوه الاستدلال، وتبيين أنواع الحديث من الصحيح والحسن والغريب، وفيه جرح وتعديل، وفي آخره كتاب العلل، قد جمع فيه فوائد حسنة لا يخفى قدرها على من وقف عليها"(٣).

قال الذهبي (٧٤٨هـ): "في (الجامع) علمنافع، وفوائد غزيرة، ورؤوس المسائل، وهو أحد أصول الإسلام".

وقال أيضاً: "جامعة" قاض له بإمامته وحفظه وفقهه، ولكن يترخص في قبول الأحاديث، ولا يشدد، ونفسه في التضعيف رخو.

وقال ابن كثير (٧٧٤هـ): "وجملة الجامع مائة وواحد وخمسون كتاباً"(٤).

ويدل على ذلك ما تحدث به الترمذي نفسه عن تأليف كتابه، فقال: "وإنما حملنا على ما بينا في هذا الكتاب من قول الفقهاء، وعلل الحدث، لأننا سألنا عن هذا فلم نفعله زماناً ثم فعلناه لما رجونا فيه من منفعة الناس، لأنا قد وجدنا غير واحد من الأئمة تكلفوا من التصنيف ما لم يسبقوا إليه، منهم: هشام بن حسان، وعبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، وسعيد بن أبي عروبة، ومالك بن أنس، وحماد بن سلمة، وعبد الله بن المبارك، ويحيى ابن زكريا بن أبي زائدة، ووكيع بن الجراح، وعبد الرحمن بن مهدي، وغيرهم من أهل العلم والفضل، صنفوا، فجعل الله في ذلك منفعة كثيرة، فنرجو لهم بذلك الثواب الجزيل عند الله، لما نفع به المسلمين، فبهم القدوة فيما صنفوا"(٥).

قال الدكتور نور الدين العتر: "فأبو عيس يترجم للمسألة، ويورد فيها حديثاً أو أكثر، ثم يتبع ذك آراء الفقهاء في المسألة وعملهم بحديثه، ويتكلم على درجة الأحاديث تصحيحاً وتحسيناً وتضعيفاً، ويأتي بذلك واضحاً مبيناً، ويتكلم في الرجال والأسانيد، وما

(١) شروط الأئمة الستة (ص/ ١٦)، البداية والنهاية (٦٧/١١).
(٢) عارضة الأحوذي (٥٠٦/١)، دراسات في الجرح والتعديل (ص/ ٣٩٤).
(٣) شروط الأئمة الستة (ص/ ١٦)، مفتاح السعادة (١١١/٢)، جامع الأصول (١١٤/١).
(٤) البداية والنهاية (٦٧/١١).
(٥) الجامع (٣٣٢/٢).

تشتمل عليه الأسانيد من علل، ويذكر ما للحديث من طرق، ثم إن كانت هناك أحاديث أخرى تناسب الترجمة، فإنه يشير إليها بقوله: وفي الباب عن فلان وفلان من الصحابة..، ثم قال: وتلك مزايا عظيمة لكتابه، وأهمها ما يتعلق بالعلل، فإنه صعب عويص، وقد أتى به الترمذي بأوضح أسلوب، فامتاز كتابه على كتب الحديث في وضوح مراده وكثرة علومه.

ثم يقول: ونحن إذا نظرنا إلى هذه الفوائد، نجدها في جملتها ترجع إلى أمرين: الصناعة الحديثية، والفقه استنباطاً واختلافاً، ونستطيع أن نخلص إلى نتيجة هي: أن موضوع كاب أبي عيسى الترمذي "الجامع" هو الحديث الشريف صناعة وفقهاً"[١].

المبحث السادس: زمن تأليفه:

أنهى الترمذي كتابه في يوم الأضحى من سنة سبعين ومائتين[٢]، وإذا علمنا أنه ولد سنة تسع ومائتين تبنياً ما كان علهي الترمذي وقت تأليف كتابه من الرسوخ في العلم، وكان في ذلك الوقت قد سبق بالصحيحين، فجمع فوائدهما فى كتابه، وأضاف من مجهوده ما جعل لعلمه صبغته الخاصة به، التي تميز بها عن غيره[٣].

المبحث السابع: رواته:

روى "الجامع" غير واحد من تلامذه الترمذي، وقد بلغ عدد رواته عنه ستة من العملاء سمعوه منه وروه عنه. ذكرهم الحافظ أبو جعفر بن الزبير في برنامجه فقال: "روى هذا الكتاب عن الترمذي ستة رجال فيما علمته: "أبو العباس محمد بن أحمد بن محبوب، وأبو سعيد الهيثم بن كليب الشاشي، وأبو ذر محمد بن إبراهيم، وأبو محمد الحسن بن إبراهيم القطان، وأبو حامد أحمد بن عبد الله التاجر، وأبو السن الواذري"[٤].

لكن الرواية المتداولة المشهورة هي رواية تلميذه محمد بن أحمد بن محبوب المحبوبي الموزي، ولد بمرو سنة (٢٤٩هـ) ورحل به خاله أبو بكر الأحول وهو في السادسة عشرة من عمره إلى ترمذ للقي أبى عيسى الترمذي سنة (٢٦٥هـ)، فسمع عليه "الجامع"، وسماعه صحيح مضبوط بخط خاله أبي بكر وتوفى سنة (٣٤٦هـ).

(١) الموازنة (ص/ ٥١-٥٢).
(٢) تهذيب التهذيب (٣٨٩/٩).
(٣) الموازنة.
(٤) مقدمة تحفة الأحوذي (ص/ ١٧٨).

وأشهر ما روى "الجامع" عن المحبوبي هو تلميذه عبد الجبارين بن محمد الجراحي المروزي (المتوفى سنة ٤١٢هـ)، حدث بالكتاب غير مرة، ولا سيما حينما سكن هراة، فحمل الكتاب عنه خلق، منهم أبو عامر محمود بن القاسم الأزدي، وأحمد بن عبد الصمد الغورجي، وشيخ الإسلام أبو إسماعيل عبد الله بن محمد الأنصاري الهروي، وعبد العزيز بن محمد الترياقي، ومحمد بن محمد العلائي، وآخرون.

ومن أشهر من رواه عن هؤلاء عبد الملك بن أبي القاسم عبد الله الكروخي الهروي (٤٦٢هـ)، وقد كتب الكروخي نسخة متقنة من الكتاب بخطه ووقفها، وحدث بالكتاب غير مرة ببغداد، وقرئ عليه عدة نوب بها، وذكر السمعاني أنه كان ينسخ كتاب أبي عيسى بالأجرة ويتقوت، وكانت عندالحافظ ابن حجر نسخة من جامع الترمذي بخطه، كما نص عليه في أثناء كلامه على عمرة القضاء من "الفتح".

ومن رواية الكروخي انتشر الكتاب انتشاراً عظيماً؛ إذ سمعه منه خلق عظيم، منهم كبار العلماء الأعلام: ابن المسعاني، وابن عساكر، وابن الجوزي، والخطيب الدولعي، وعبد الوهاب بن سكينة، وزاهر بن رستم، وابن الأخضر، وابن طبرزد، وأبو اليمن الكندي، وأحمد بن الديبقي، ومبارك بن صدقة الباخرزي، ومحمد بن معالي الحلاوي، وغيرهم(١).

(١) مقدمة الجامع (١/١٣-١٤).

المبحث الثامن: ترتيبه وميزاته:

رتب أبو عيس الترمذي كتابه على الأبواب الفقهية بطريقة الجوامع الشاملة للأحكام وغيرها، وأطلق على الموضوعات الرئيسة لفظ (أبواب كذا) ولم يسمها كتاباً، فكان يقول مثلاً أبواب الصلاة، وأبواب الصيام، وهكذا ...، وقد بلغ عدد هذه الأبواب الرئيسة عنده ثلاثة وأربعين باباً، أولها الطهارة وآخرها المناقب، ثم العلل، وكل باب من أبواب الترمذي يحمل عنوان المسألة أو الحكم الذي روى الترمذي الحديث من أجله، ويورد في الباب حديثاً أو أكثر. وأما ترتيب الأحاديث في الباب وفي المسألة الواحدة، فقد كان يختلف باختلاف غرضه، ثم يتبع ذلك بآراء الفقهاء في المسألة وعملهم بذلك الحديث، ثم يتكلم على درجة الحديث تصحيحاً وتحسيناً وتضعيفاً، ويتكلم على الإسناد ورجاله وما اشتمل عليه من العلل، ويذكر ما للحديث من الطرق، ثم إن كان هناك أحاديث أخرى تناسب الترجمة فإنه يشير إليها بقوله: "وفي الباب عن فلان وفلان.. من الصحابة"(١).

أما ميزاته فقد ابتكر الترمذي في جامعه طريقة لم تكن من مناهج مسلم وهي الإشارة إلى ورود الحديث من طرق أخرى عن عدد من الصحابة بدون أن يذكر هذه الطرق، وذلك بقوله: (وفي الباب عن فلان وفلان)، وهذا النوع هو المسمى عند المحدثين بالشواهد.

يقول الدكتور نور الدين العتر: (وهذه ميزة لها موقعها من الأهمية في نظر جهابذة النقد والبحث من المحدثين، وهي ميزة بديعة لكتابه، ترتاح لها الأذواق السليمة، والأفكار الحديثة جميعاً في وقت واحد، إذ يستوعب الترمذي بهذه الطريقة الأحاديث استيعاباً بالغاً مدهشاً، ربما يحتاج الباحث إلى تصفح مجلدات كبيرة، وآلاف من الأوراق للظفر ببعض الأحاديث المشار إليها).

قال الترمذي: "صنفت هذا الكتاب فعرضته على علماء الحجاز والعراق وراسان فرضوا به، ومن كان في بيته هذا الكتاب فكأنما في بيته نبي يتكلم"(٢).

(١) الموازنة (ص/ ٤٥-٧٤).
(٢) مقدمة تحفة الأحوذي نقلاً عن بستان المحدثين (٣٥٨/١).

الفصل الثالث

عناية العلماء بجامع الترمذي

المبحث الأول: طبعات الكتب:

ومع كل هذه المنزلة الرفيعة لجامع الترمذي، فإن أحداً من علماء العصر لم يأخذ على عاتقه تحقيق هذا الكتاب تحقيقاً علمياً رصيناً قائماً على خبرة عميقة شاملة ومعرفة بهذا العمل الشريف، وإن كان علامة الديار المصرية ومحدثها الأوحد الشيخ أحمد محمد شاكر - رحمه الله - قد بدأ تحقيق هذا الكتاب وشرحه منذ أكثر من ستين عاماً، فأخرج مجلدين منه أطال فيهما النفس على عادته، ولم يتضمنا سوى ستمائة حديث ونيف، ثم توقف عن ذلك.

بعد ذلك أتم الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي نشر المجلد الثالث، وأشرف السيد إبراهيم عطوة عوض على نشر المجلدين الرابع والخامس، وكان عملهما فيه شيئاً عجباً من الأخطاء المركبة التي لا تقع لمن له أدنى معرفة بهذا العلم.

وكان الكتاب قد طبع في البلاد الهندية طبعات عددية، منها ما أشار إليه العلامة الشيخ أحمد شاكر - رحمه الله - والطبعة التي انتشرت بين أهل العلم هي الطبعة التي بدأ بتحقيقها الشيخ أحمد شاكر، غير أن اسمه استغل استغلالاً بشعاً ليوضع على جميع الطبعات، كما قام بعض الناشرين بإعادة تنضيد هذه الطبعة ووضعوا عليها أسماء تخلصاً من حقوق المحققين[1].

المبحث الثاني: شروحه:

عنى العلماء بالجامع رواية وإسماعاً ونسخاً، كما عنوا باختلاف نسخه منذ وقت مبكر، وكذا عنوا برجاله ضمن الكتب التي ترجمت لرجال الكتب الستة، وبشروحه التي زادت على عشرين شرحاً بين مطول ومختصر. قال المبار كفوري: "أعلم أن لجامع الترمذي شروحاً وتعليقات ومختصرات وعليه مستخرجات".

(١) مقدمة الجامع (٩/١، ١٣/١٢).

أما شروحه فكثيرة، منها:

١- عارضة الأحوذي[١] في شرح سنن الترمذي "للإمام الحافظ أبي بكر محمد بن عبد الله الأشبيلي المعروف بابن العربي المالكي امتوفى سنة (٥٤٣هـ) بفاس تكلم فيه عن الرجال والأسانيد والغريب، وذكر فنوناً من النحو، والعقائد، والأحكام، والآداب والحكم والمصالح، وقد أجاد في ذكر توجيه الأقوال وأدلتها، ولا سيما مذهب إمامه مالك. كل ذلك في عارضة قوية، وبيان مشرق، وأسلوب عربي رصين، وهو مطبوع بمصر والهند.

وعارضة الأحوذي كتاب مطبوع في (١٣) جزءاً، وهو من أهم شروح الجامع وأفضلها وأكثرها نفعاً، فمن ميزات هذا الكتاب أنه اشتمل على مقدمة طويلة تكلم فيها عن كثير من قضايا الرواية، ومزايا الكتاب .. ثم شرح أحاديث الكتاب شرحاً شاملاً؛ فتكل عن أسانيد الأحاديث، ودرسها دراسة علمية متعمقة، وتكلم في الرجال ثم شرح غريب الألفاظ، وبحث كثيراً من قضايا اللغة والإعراب، ثم كر ما يمكن أن يستنبط من الأحكام الفقهية، وبين دلالات الأحاديث وفوائدها.

٢- النفح الشذي في شرح جامع الترمذي للإمام الحافظ أبي الفتح محمد بن محمد بن سيد الناس اليعمري الشافعي المتوفى سنة (٧٣٤هـ)، وقد شرح ثلثي الجامع في نحو عشرة مجلدات ولم يتم.

٣- ثم أكمله زين الدين عبد الرحيم بن حسين العراقي المتوفى سنة (٨٠٦ هـ).

٤- شرح الحافظ أبي الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن محمد المعروف بابن رجب الحنبلي (ت ٧٩٥هـ).

٥- "قوت المغتذي على جامع الترمذي" للحافظ جلال الدين السيوطي المتوفي سنة (٩١١ هـ) ذكر فيه بين يدي الشرح مقدمة في الجامع ومنزلته، واصطلاحاته، وهو شرح وجيز اعتمد فيه على كلام من سبقه ولا سيما ابن العربي المالكي، وقد طبع بالهند.

---

(١) قال ابن خلكان في وفياته (٢٩٣/٢): "وأما معنى عاضة الأحوذي فالمعارضة القدرة على الكلام يقال: فلان شديد ا لعارضة إذا كان ذا قدرة على الكلام، والأحوذي الخفيف في الشئ لحذقه، وقال الأصمعي: الأ؛وذيا لمشمر في الأمور القاهر لها الذي لا يشذ عليه شئ منها.

٦- شرح الشيخ أبي الحسن عبد الهادي السندي المدني المتوفى سنة (١١٣٨هـ) وهو شرح لطيف مختصر اعتمد فيه على كلام من سبقه من العلماء، وهو مطبوع.

٧- "تحفة الأحوذي شرح جامع الترمذي" لمحمدبن عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري المتوفى (١٣٥٣هـ)، ويعدّ من أشهر الشروح وأنفعها، وأوسعها وأمتعها وأكثرها انتشاراً، وهو كتاب مطبوع يقع في عشرة مجلدات، اشتمل المجلد الأول منه على مقدمة عظيمة الفائدة مكونة من بابين: ذكر في الباب الأل واحداً وأربعين فصلاً حول الحديث وكتابه وأهله، وهذا الباب ملخص واف لموضوعات المصطلح، وجاء الباب الثاني تحت عنوان: فوائد خاصة متعلقة بالإمام الترمذي، وجاء معه وفيه سبعة عشر فصلاً، والمقدمة غاية في النفاسة فكيف بالمقدم له: وهي في بابها لا تقل أهمية عن مقدمة فتح الباري الذي جعله صاحب تحفة الأحوذي فيضه الجاري وأحسن الاستفادة به، وقد طبع الكتاب بالهند وغيرها.

وأما في سائر الكتاب، فقد تعرض المصنف لشرح أحاديث الترمذي شرحاً مفصلاً تناول فيه بعض قضايا الإسناد والرواة، ثم بين طرق الأحاديث وتخريجها ف الكتب والأصول، ثم شرحها وعلق عليها. وامتاز هذا الشرح بتفصيل أقوال الفقهاء واختلافاتهم، وكان يرجح ما لم يتعرض لترجيحه الترمذي، فكان هذا الشرح كتاباً جامعاً مفيداً.

٨- نجم الدين سلميان بن عبد القوي الطوفي الحنبلي المتوفيسنة (٧١٠هـ).

٩- وقد اختصر جامع الترمذي جماعة منهم: نجم الدين محمد بن عقيل الميالسي الشافعي المتوفى سنة تسع وعشرين وسبعمائة (٧٢٩هـ).

المبحث الثالث: شروطه:

لم ينص الترمذي صراحة على شروطه في صحيحه، ولكنه أشار إلى بعضها، ثم حاول بعض العلماء أن يستنبط هذه الشروط كاليوسفي فيما نقله الذهبي في التذكرة وأبو الفل بن طاهر: "وأما أبو عيسى الترمذي فكتابه على أربعة أقسام[1]:

١- قسم صحيح مقطوع به، وهو ما وافق فيه البخاري ومسلم.

٢- قسم على شرط الثلاثة أبو داود والترمذي والنسائي.

(١) الموازنة (ص/ ٤٥-٧٤)

٣- وقسم أخرجه للضدية وأبان عن علته ولم يغفله.

٤- وقسم رابع أبان هو عنه فقال: "ما أخرجت في كتابي إلا حديثاً قد عمل به بعض الفقهاء وهذا شرط واسع"(١).

وبهذا التقسيم يتضح أن شرطه واسع جداً لكنه تدارك ذلك بكلامه على الأسانيد والرواة وإعطاء كل حديث حكماً، وهذا من خصائص كتابه، فقد بين في كتابه: الصحيح، والحسن، والضعيف، والغريب، والمرسل، والمنقطع، والمضطرب، والمعلل، والشاذ، والمحفوظ، والمنكر، والمعروف، والمدلس، والمرسل الخفي، والموقوف والمقطوع.

ومن حيث القبول والرد فالأحاديث في الجامع ثلاثة أقسام: الصحيح، والحسن، والضعيف، وهو أول من قسم الأحاديث في كتاب مصنف إلى هذا التقسيم.

وهذه القسمة استفادها الترمذي من شيخيه البخاري وابن المديني وغيرهما(٢).

قال الحافظ ابن رجب: "اعلم أن الترمذي قسم في كتابه هذا الحديث إلى صحيح وحسن وغريب"(٣).

وقد يجمع هذه الأوصاف الثلاثة في حديث واحد، وقد يجمع منها وصفين في الحدث، وقد يفرد أحدهما في بعض الأحاديث، وقد نسب طائفة من العلماء إلى الترمذي التفرد بهذا التقسيم. ولا شك أنه هو الذي اشتهرت عنه هذه القسمة وقد سبقه البخاري إلى ذلك(٤).

(١) شروط الأئمة الستة (١٥)، تذكرة الحفاظ (٢/٦٣٤-٦٣٥).
(٢) الموازنة (ص/ ١٤٥-١٤٦).
(٣) الغيب عند الترمذي هو الضعيف، أما الغرابة بمعنى التفرد فيعبر عنها الترمذي بقوله: صحيح غريب، أو حسن غريب أو ما شابه ذلك.
(٤) شرح العلل (١/٣٤٣).

ومن خلال هذا الكلام يمكننا أن نستنبط للترمذي شرطين:

الشرط الأول:

أن يكون الحديث معمولاً به عند بعض أهل العلم: ويؤخذ هذا الشرط من كلام الترمذي نفسه حيث قال في كتابه(١).

جميع ما في هذا الكتاب من الحديث فهو معمول به، وقد أخذ به بعض أهل العلم، ما خلا حديثين.

يفهم من هذه العبارة أن شرطه في الحديث الذي يضعه في كتابه هو عمل بعض العلماء بمقتضاه، أي إن كل حديث احتج به عالم من العلماء أو اعتبره دليلاً شرعياً على حكم معين، هو صالح لأن يكون ضمن كتابه، وبعبارة أخرى إن أحاديث الجامع تدخل ضمن دائرة الاحتجاج.

وهذا الشرط، وإن كان عاماً غير محدد، فإنه يفهم منه أنه لا يدخل في كتابه الأحاديث الواهية والمطروحة والموضوعة، لأن هذه الأنواع ومثلها لا يحتج بها العلماء.

وهذا لا يمنع أن يذكر الترمذي بعض الأحاديث من هذه الأنواع؛ وذلك من أجل أن يبين علتها ويكشف موجبات ردها، كما سبق ذكر ذلك في بيان ترتيب الجامع.

الشرط الثاني:

أن يكون رجال الإسناد من الطبقات الأولى والثانية والثالثة استيعاباً، وأما رجال الطبقة الرابعة فكان يأخذ منهم انتقاء على نحو ما كان يفعل البخاري فينتقى من الثانية، ومسلم فينتقي من الثالثة، أما الترمذي فكان ينتقي من الرابعة(٢).

(١) انظر جامع الترمذي، كتاب العلل (٣٣١/٢).
(٢) دراسات في منهج المحدثين (ص/ ١٤٢).

المبحث الرابع: مرتبته:

جعل المباركفوري[١] وملا كاتب[٢]، والدكتور نور الدين العتر[٣]، جامع الترمذي تالياً للصحيحين من حيث الصحة، وذلك لأن شرطه أقوى من شرط أبي داود، وصنيع الحافظ ابن حجر في تقريبه وتهذيبه، والحازمي في شروطه[٤]، وغيرهم جعلوا مرتبته بعد أبي داود لاشتمال الجامع على حديث الطبقة الرابعة، في حين جعل الذهبي مرتبته دون مرتبة أبي داود والنسائي أيضاً"[٥].

والذي يظهر أن لكل كتاب من كتب هؤلاء الأئمة ما يخصه ويبرزه على غيره، ومن أحسن ما قيل في ذلك ما ذكره أبو جعفر بن الزبير: "وأولى ما أرشد إليه ما اتفق المسلمون على اعتماده في ذلك الكتب الخمسة، والموطأ الذي تقدمها وضعاً ولم يتأخر عنها رتبة، وقد اختلفت مقاصدهم فيها، وللصحيحين فيها شغوف، وللبخاري لمن أراد التفقه مقاصد جميلة، ولأبي داود في حصر أحاديث الأحكام واستيعابها ما ليس لغيره، وللترمذي في الصناعة الحديثية ما لم يشاركه فيها غيره، وقد سلك النسائي أغمض تلك المسالك وأجلها"[٦].

المبحث الخامس: درجة أحاديثه:

اشتمل جامع الترمذي على الصحيح والحسن والضعيف، مع بيان درجة كل حديث في موضعه وبيان وجه ضعفه، كما ذكر مذاهب الصحابة والتابعين وفقهاء الأمصار. قال ابن الصلاح: "كتاب أبي عيسى الترمذي أصل في معرفة الحدث الحسن، وهو الذي نوه باسمه وأكثر من ذكره في جامعه"[٧].

ولم يلتزم الترمذي في جامعه بتخريج الصحيح وحده، بل ذكر الصحيح والحسن والضعيف والغريب والمعلل وأبان من علته.

---

(١) مقدمة تحفة الأحوذي (٣٦٤/١).
(٢) كشف الظنون (٥٥٩/١).
(٣) الموازنة (ص/ ٦٢-٦٣).
(٤) شروط الأئمة الخمسة (ص/٥٧).
(٥) تدريب الراوي (ص/ ٩٩).
(٦) زهر الربى على المجتبى (٤/١).
(٧) مقدمة ابن الصلاح (ص/ ٣٢).

قال الحافظ ابن رجب: "اعلم أن الترمذي - رحمه الله - خرج في كتابه الحديث الصحيح، والحديث الحسن وهو ما نزل عن درجة الصحيح وكان فيه بعض ضعف، والحديث الغريب، والغرائب التي خرجها فيها بعض المناكير ولا سيما في كتاب الفضائل، ولكنه يبين ذلك غالباً ولا يسكت عنه، ولا أعلمه خرج عن متهم بالكذب متفق على اتهامه حديثاً بإسناد منفرد، إلا أنه قد يخرج حديثاً مروياً من طرق، أو مختلفاً في إسناده، وفي بعض طرقه متهم، وعلى هذا الوجه خرج حديث محمد بن سعيد المصلوب ومحمد بن السائب الكلبي، نعم قد أخرج عن سيئ الحفظ وعمن غلب على حدثه الوهم ويبين ذلك غالباً ولا يسكت عنه، وقد شاركه أبو داود في التخريج عن كثير من هذه الطبقة مع السكوت على حديثهم كإسحاق بن أبي فروة وغيره"(١).

وقال الذهبي: "في الجامع علم نافع وفوائد غزيرة ورؤوس المسائل، وهو أحد أصول الإسلام لولا ما كدره بأحاديث واهية، بعضها موضوع وكثير منها في الفضائل" إلى أن قال: "جامعه قاض له بإمامته وحفظه وفقهه؛ ولكن يترخص في قبول الأحاديث ولا يشدد، ونفسه في التضعيف رخو"(٢).

ومن هذا انتقد الذهبي - رحمه الله - في أكثر من ترجمة(٣) في كتابه "ميزان الاعتدال" تصحيح الترمذي أو تحسينه، وبين أنه لا يعتمد قوله في ذلك إذا انفرد، وفي الحدث علة تمنع من القول بصحته، وذكر في أحد المواضع أن العلماء لا يعتمدون على تصحيح الترمذي(٤).

ولم يسلم العراقي بقول الذهبي، فقال رداداً عليه: "وما نقله عن العملاء من أنهم لا يعتمدون على تصحيح الترمذي ليس بجيد، وما زال الناس يعتمدون تصحيحه"(٥).

ولعل الذي دفع إماماً مثل الذهبي إلى مثل هذا القول الشديد هو ما وقر في ذهنه من كثرة عدم انطباق أحكام الترمذي على ما هو معروف عند أهل عصر الذهبي من القواعد المثبتة في كتب المصطلح؛ فالإمام الترمذي قد أطلق لفظه "صحيح" على

(١) في شرح علل الترمذي (١/٣٩٥، ٣٩٧).
(٢) السير (١١/٢٧٤-٢٧٦).
(٣) انظر ميزان الاعتدال (٣/٤٠٧-٤١٥)، و(٤/٤١٦).
(٤) ميزان الاعتدال (٣/٤٠٧).
(٥) الموازنة (ص/ ٢٤١).

أحاديث في أسانيدها مجاهيل[١]، أو مجاهيل حال[٢]، أو ضعفاء[٣]، أو أسانيدها منقطعة[٤].

وقال: "حسن صحيح" عن أحاديث في أسانيدها مجاهيل[٥]، أو ضعفاء[٦]، أو من قال فيه البخاري: منكر الحديث[٧].

قال: "حسن غريب" عن أحاديث في أسانيدها مجاهيل[٨]، أو مجهول الحال[٩]، أو ضعفاء[١٠]، أو فيها انقطاع[١١]، أو في إسناد فيه ضعيفان وهو منقطع[١٢]، أو فيه ضعيفان وقال أبو حاتم عنه: منكر[١٣]، أو فيه ضعيف كمذهب الإمام الدارقطني[١٤]، أو فيه ضعيف وقال الإمام الجهبذ العلامة أبو حاتم: باطل[١٥]، أو في إسناد الحديث متروك متهم[١٦]، أو فيه كذاب[١٧].

وقال: "حسن" عن أحاديث في أسانيدها مجاهيل[١٨]، أو ضعفاء[١٩]، أو متروكون[٢٠]، أو هي[٢١] منقطعة[٢٢].

---

(١) الجامع (١٦٢٠).
(٢) الجامع (٨٢٣، ١٥٢٨).
(٣) الجامع (٩١٩، ١٦٣٥).
(٤) الجامع (٥٤٧).
(٥) الجامع (٣٢٤، ٣٥٦، ٧٨٥، ١٨٥٣، ١٨٥٨، ١٩٢٤، ٢٠٠٢، ٢٠٣٩، ٢٠٧٨، ٢٩٢٣، ٣٣٢٠).
(٦) الجامع (٧٨٣، ٩٠٢، ١٨٥٤، ٢٠٧٨).
(٧) الجامع (٩٨٩).
(٨) الجامع (٤٧٧، ٧٤١، ١٥١٨، ١٥٤٩، ١٦٤٤، ١٩٥٦، ٢٩٢٩، ٢٩٥٣، ٣٣٢٠، ٣٤٩٠).
(٩) الجامع (٣٠٥٨).
(١٠) الجامع (٤٧٧، ١٩٨٦، ٢٠٠٠، ٢٠٢١، ٢٠٣٤، ٢٩٢١).
(١١) الجامع (١٥١٩، ١٥٤٨، ٣٠٤٧، ٣٠٩١).
(١٢) الجامع (٤٦٣، ١٩٦٣).
(١٣) الجامع (٢٩٢٦).
(١٤) الجامع (١٩٧٢).
(١٥) الجامع (٢٠٤٠).
(١٦) الجامع (٤٩٠).
(١٧) الجامع (٣١١٨).
(١٨) الجامع (٣٨٤، ٣٦٩، ٦٥٨، ١٥٦٥، ١٦٣٧، ١٦٤٢، ٢٨٧٦، ٣١٠٩).
(١٩) الجامع (٥١٤، ١٧١٦، ١٩٩٣).
(٢٠) الجامع (٨١٣، ١٩١٣).
(٢١) الجامع (٧٤٦، ٢٩٤١، ٣٠١١، ٣٠٧٥، ٣٠٩٤).
(٢٢) الجامع (١/٢٦-٢٧).

ومع أن الترمذي – كما تقدم – لم يلتزم في جامعه تخريج الصحيح وحده بل ذكر الصحيح والحسن، والضعيف، والغريب، والمعلل وأبان عن علته فإنه قد التزم إلا يخرج في كتابه إلا حدثاً عمل به فقيه أو احتج به محتج حيث قال: "ما أخرجت في كتابي إلا حديثاً قد عمل به بعض الفقهاء".

وعلى هذا الأصل خرج كل حديث احتج به محتج، أو عمل بموجبه عامل أخرجه سواء صح الطريق إليه أم لم يصح، وهذا شرط واسع مما حدا بعض الحفاظ إلى انتقاد أحاديث ذكرها الترمذي في كتابه، وعدوها من الموضوعات، كالحافظ ابن الجوزي في موضوعاته، وجملة ما انتقده ابن الجوزي عليه ثلاثون حديثاً، وقد نازعه في الحكم عليها بالوضع الحافظ جلال الدين السوطي في كتابه: "التعقيبات على الموضوعات"، فلا يسلم الحكم عليها بالوضع لابن الجوزي.

وأغلب الأحاديث الضعاف والمناكير التي وقعت في كتابه إنما هي في باب الفضائل، يتسامح فيها ما لا يتسامح في الحلال والحرام، من ذلك تحسينه لحديث معاذ "من عير أخاه بذنب": "هذا حديث حسن غريب، وليس إسناده بمتصل، وخالد بن معدان لم يدرك معاذ بن جبل إلخ"(١)، فأعله بالانقطاع ولم يشر إلى آفته محمدبن الحسن بن أبي يزيد الهمداني الكذاب، وقد ساقه ابن الجوزي في "الموضوعات"(٢)، وتعقبه السيوطي في الآلئ بما لا طائف تحته(٣)، فالحديث موضوع لا ريب فيه، وكذا قال عن حديث وائلة: "لا تظهر الشماتة لأخيك فيرحمه اله ويبتليك": "هذا حديث حسن غريب"(٤)، وهو حديث استنكر على راوية القاسم بن أمية، قال ابن حبان: "لا أصل له من كلام الرسول ﷺ"(٥).

ومما ينتقد عليه تخرجيه أحاديث (المصلوب) و(الكلبي)، وكلاهمها متهم بوضع الأحاديث.

ومهما يكن من شئ فهي أحاديث ضئيلة بالنسبة إلى ما اشتمل عليه الجامع من آلاف الأحاديث، وهي لا تغض من قيمة الكتاب، ولا تنزله من عليائه واعتباره من كتب

(١) الجامع (٢٥٠٥).
(٢) انظر مثلاً الجامع (٢٥٨٧، ٢٦٨٦).
(٣) انظر مثلاً الجامع (٣٣١، ١٤٧٥، ١٩٦٤، ٣٠٤٠، ٣٠٨٠).
(٤) الجامع (٢٦٧٧).
(٥) الجامع (٢٥٠٦).

الحديث المعتمدة وموسوعاته المشهورة؛ فهو قدنزل منذ القيد من النفوس منزلة الإجلال والتكريم.

أما الدكتور العتر في رده التفصيلي على الانتقادات التي وجهت للترمذي فقد عزا تلك الانتقادات إلى ثلاثة أمور، هي:

١- اختلاف نسخ الجامع.
٢- الغفلة عن اصطلاح الترمذي.
٣- اختلاف الاجتهاد في رتبة الرواة ورتبة الحديث.

وتوضيح ذلك:

١- اختلاف نسخ الجامع:

تختلف نسخ الجامع كثيراً في قول الترمذي "حسن" أو "حسن صحيح" ونحو ذلك. وفي هذا الاختلاف قد يكون الحكم في بعض النسخ سليماً وفي بعضها غير سليم فيوجه النقد إلى الترمذي بسببه.

قال ابن الصلاح: "وتختلف النسخ من كتاب الترمذي في قوله هذا حديث حسن أو هذا حديث حسن صحيح، ونحو ذلك، فينبغي أن تصحح أصلك به بجماعة أصول وتعتمد على ما اتفقت عليه"(١).

٢- الغفلة عن اصطلاح الترمذي:

فالتمرذي له اصطلاح في قوله "حسن الصحيح" ويكون السند الذي ساقه دون الصحيح لكنه جاء من طرق أخرى صحيحة، معلومة، فالنظر إلى سند الترمذي الذي يسوقه ليس كافياً، بل لابد من النظر إلى طرق الحديث الأخرى ومعرفة منهجه في التحسين والتصحيح.

٣- اختلاف الاجتهاد في رتبة الرواة ورتبة الحديث:

أما الاختلاف في رتبة الرواة:

فهناك خلاف كثير بين النقاد في رواة الحديث؛ فمنهم المتشدد ومنهم المتوسط ومنهم كثير التسامح، وهذا الخلاف يرجع إلى مناهجهم ومدى اطلاعهم على أحوال الرواة ومعرفتهم أيضاً بأسباب الجرح والتعديل.

(١) علوم الحديث لابن الصلاح (ص/ ٥٢)، الموازنة (ص/ ٢٤٣).

أما اختلاف الاجتهاد في رتبة الحديث:

فقد يختلف النقاد في الحكم على بعض الأحاديث من حيث هي صحيحة أو حسنة أو ضعيفة، ويرجع ذلك لاختلاف النظرة إلى رجال السند، ومدى استيفاء الحديث شروط الصحة من الاتصال والسلامة من الشذوذ والعلة(١).

المبحث السادس: مميزاته:

عدد الشاه عبد العزيز الدهلوي في مقدمة كتابه الأحوذي مميزات كتاب الترمذي فقال: "تصانيف الترمذي في هذا الفن كثيرة، وأحسنها هذا الجامع، وهو أحسن من جمع كتب الحديث من وجوه:

١- ذكر مذاب الفقهاء ووجوه الاستدلال لكل منهم.

٢- بين أنواع الحديث: الصحيح والحسن والضعيف والغريب والمعلل بالعلل.

٣- بين أسماء الرواة وألقابهم وكنهم ونحوها من الفوائد المتعلقة بعلم الرجال، ولم يدع خفاء لأي من رجال العلم.

٤- رتب كتابه على الأبواب مقتدياً بالبخاري، ومسلم، وأبي داود؛ فجمع بين طرقهم، وأضاف عليها بيان مذاهب الصحابة، والتابعين، وفقهاء الأمصار؛ فجاء كتابه جامعاً(٢).

٥- اختصر طرق الحديث اختصاراً لطيفاً؛ فذكر واحداً، وأومأ إلى ما عداه، وكان حسن الترتيب قليل التكرار.

٦- بين أمر كل حديث، من حيث إنه صحيح، أو حسن، أو ضعيف، أو منكر، وبين وجه الضعف ليكون الطالب على بصيرة، فيعرف ما يصلح للاعتبار مما دونه، وذكر أنه مستفيض، أو غريب، أو معلل، وبين علته.

٧- جاءت جميع أحاديث الكتاب مما عمل به بعض الفقهاء.

٨- حوى آراء أشهر الفقهاء المسلمين الذين عاشوا قبله.

---

(١) مناهج المحدثين (ص/ ١٩٠-١٩٢).
(٢) مقدمة التحفة (١٧٦/١).

ولذا؛ فإن العلامة الشاه ولي الله الدهلوي، بعد أن عدد كتب الحديث التي جمعت أحاديث الفقه التي بنى عليها فقهاء الأمصار وعلماء البلدان مذاهبهم قال: و كان أوسعهم علماً عندي وأنفعهم تصنيفاً وأشهرهم ذكراً رجال أربعة متقاربون في العصر، وذكر أولهم البخاري أبا عبد الله، وثانيهم مسلم بن الحجاج، وثالثهم أبا داود، ورابعهم أبا عيسى الترمذي، فقال فيه وكأنه استحسن طريقة الشيخين حيث بينا وما أبهما، وطريقة أبي داود حيث جمع كل ما ذهب إليه ذاهب، فجمع الترمذي كلتا الطريقتين وزاد عليهما بيان مذاهب الصحابة والتابعين وفقهاء الأمصار، فجمع كتاباً جامعاً، واختصر طرق الحديث اختصاراً لطيفاً، فذكر واحداً وأومأ إلى ما عداه، بين أمر كل حديث من أنه صحيح أو حسن أو ضعيف أو منكر وبين وجه الضعف، ليكون الطالب على بصيرة من أمره فيعرف ما يصلح للاعتبار مما دونه، وذكر أنه مستفيض أو غريب، وسمى من يحتاج إلى التسمية وكنى من يحتاج إلى الكنية ولم يدع خفاء لمن هو من رجال العلم، ولذا يقال: إنه كاف للمجتهد، مغن للمقلد(١).

٩- يعد أيسر تناولاً لطالب العلم من الصحيحين، فقد أثنى على جامع الترمذي كثيرون، ومنهم من اعتبره أكثر تنويراً من الصحيحين لسهولة أخذ الحديث منه ووصول الطالب إلى بغيته من أيسر طريق، أما الصحيحان فإنهما غاية في الإتقان ولا سبيل إلى الحصول على الفائدة منهما أو من أحدهما - ولا سيما من صحيح البخاري - إلا بالإحاطة بدقائق الحديث وامتلاك خبرة تامة بأسراره، قال الإمام أبو إسماعيل عبد الله بن محمد الأنصاري عن جامع الترمذي: "كتابه عندي أنفع من كتابي البخاري ومسلم، لأن كتابي البخاري ومسلم لا يقف على الفائدة منهما إلا المتبحر العالم، وكتاب أبي عيسى يصل إلى فائدته كل أحد من الناس، إنه كتاب كثير النفع، عظيم الفائدة، جمع علوماً كثيرة: الحديث، الفقه، علوم الحديث، المصطلح، الأسماء والكنى، التعديل والتجريح، من أدرك النبي ﷺ ومن لم يدركه، تعداد من روى من الصحابة(٢).

(١) حجة الله البالغة (٢/٦٣٤).
(٢) معالم السنن النبوية (ص/٢١٥-٢١٦).

١٠- امتاز الجامع أيضاً بكثرة الكتب والأبواب برغم قلة أحاديث قياساً بالصحيحين أو بسنن أبي داود؛ فعدد أبواب الجامع ألفان ومائتان وواحد وثمانون مندرجة تحت خمسين كتاباً غير كتاب العلل الذي ختم به أبو عيسى جامعه، وقد وصل محققو الكتاب في ترقيمهم لأحاديث الجامع إلى رقم ثلاثة آلاف وتسعمائة وستة و خمسين عند آخر حديث.

المبحث السابع: مصطلحاته:

لقد كان من إبداع الترمذي أنه حكم على معظم أحاديثه، فعظمت بذلك فائدته، وتمت منفعته فكان كتاباً نافعاً بحق، جامعاً للفوائد والفضائل، وقد استخدم الترمذي عدداً من المصطلحات في كتابه، كان بعضها شائعاً وبعضها من ابتكاره، فسر بعضها وترك بعضها، وهو مما أثار إشكالاً عند العملاء فيما بعد، في تحديد قصده منها. وتنقسم أحكامه ومصطلحاته إلى ثلاثة أنواع:

١- الأحكام المفردة وهي: الصحيح، الحسن، الغريب.
٢- الأحكام المركبة وهي: التي يمزج فيها أكثر منحكم في المصطلح الواحد للدلالة على مرتبة الحديث مثل: حسن غريب، حسن صحيح، صحيح غريب، حسن صحيح غريب.
٣- المصطلحات التي يعل فيها وهي: المرسل، المضطرب، الشاذ، الضعيف، المنكر، الموقوف، المقطوع.

أولاً: الأحكام المفردة:

أ- الصحيح:

وهو عند الترمذي يساوي الصحيح في مصطلح سائر المحدثين، ويقصد به ما اتصل سنده بنقل العدل الضابط عن مثله ولا يكون شاذاً ولا معللاً، بل إننا نجد أن بعض العلماء قد احتج بتصحيح الترمذي للأحاديث، وعلى رأسهم ابن حجر في كتابه فتح الباري، وغيره.

ب- الحسن:

لم يكن هذا المصطلح كثير الاستعمال في عصر الترمذي، بل إن أكثر العلماء يدرجه من الحديث الصحيح، حيث كانوا يقسمون الحديث إلى صحيح، وهو ما يحتج به،

وضعيف وهو ما لا يحتج به، والترمذي ممن استخدام هذا المصطلح كثيراً في جامعه، ولكنه لم يترك هذا الأمر للاجتهاد بل نراه يعرف الحديث فيقول: "وما ذكرنا في هذا الكتاب - حديث حسن - فإنما أردنا به حسن إسناده عندنا: كل حديث يروى لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب، ولا يكون الحديث شاذاً، ويروى من غير وجه ونحو ذاك، فهو عندنا حديث حسن".

والحسن عند الترمذي يساوي الحسن لغيره في اصطلاح المحدثين(١).

فقد وضع الترمذي ثلاث قيود:

الأول: ألا يكون في إسناده متهم بالكذب:

فيدخل في الحسن رواية الضعيف الذي لم يتهم بالكذب مثل سيئ الحفظ، ومن فيه مقال أو مجهول، أو مدلس روى بالعنعنة، أو مختلط روى عنه بعد اختلاطه، ونحو ذلك.

وقول الترمذي: "لا يكون في إسناده متهم بالكذب"، واضح أنه يريد الضعف اليسير الذي يصلح للمتابعات وينجبر ليخرج بذلك الفاسق، والمغفل كثير الخطأ، ولهذا أوضح الترمذي في العلل: "أن من كان متهماً في الحديث بالكذب أو كان مغفلاً يخطئ الكثير، فالذي اختاره أكثر أهل الحديث من الأئمة أن لا يشتغل بالرواية عنه(٢).

الثاني: وألا يكون الحديث شاذاً:

ومراد الترمذي بالشاذ ما رواه الثقة مخالفاً لرواية من هو أوثق أو أكثر عدداً، فاشترط في الحديث أن يسلم من المعارضة لأنه إذا خالف الثقات كان ضعيفاً.

الثالث: "أن يروي من وجه آخر نحوه".

ويعني ذلك تعدد طرق الضعيف على أن تكون الطرق الأخرى مثله أو أقوى منه، لكن لا يشترط أن يروى الحديث بلفظه في الطرق الأخرى، بل يكفي أن يروى بمعناه من غير وجه لقول الترمذي ولم يقل مثله(٣).

(١) الموازنة (ص/ ١٦٢)، مناهج للمحدثين (ص/١٤٧-١٤٨).
(٢) جامع الترمذي (٧١١/٥)، شرح العلل لابن رجب (٣٨٧/١).
(٣) شرح العلل لابن رجب (٣٨٦/١)، الموازنة (ص/ ١٥٣-١٥٤).

ولم يشترط الترمذي الاتصال؛ لأن تعدد الطرق يغني عن ذلك. ولهذا فإن الضعيف بسبب الانقطاع والذي روى من أوجه أخرى يدخل في تعريف الحسن عند الترمذي.

ومن منهج التمرذي أنه يذكر الحديث الضعيف لضعف رواية أو لانقطاع إسناده ثم يقول هذا حديث حسن، ثم يذكر الطرق الأخرى الجابرة أو يشير إلى شواهد الحدث؛ لأن الحديث عنده يحسن إما بمتابعته أو بشواهده(١).

ج- الغريب:

استخدم الترمذي هذا الوصف في حكمه على بعض أحاديث كتابه، فكثيراً ما كان يعقب على بعض الأحاديث بقوله: (هذا حديث غريب) وقد عرف الترمذي هذا النوع في كتابه فقال:

"وما ذكرنا في هذا الكتاب حديث غريب، فإن أهل الحديث يستغربون الحديث لمعان: رب حديث يكون غريباً لا يروى إلا من وجه واحد، ورب حديث إنما يستغرب لزيادة تكون في الحديث، ورب حديث يروى من أوجه كثيرة، وإنما يستغرب لحال الإسناد"(٢).

يقول الدكتور العتر بعد أن ذكر تعريف الترمذي: "وهذا موافق لما قاله العلماء في تعريف الحديث الغريب، أنه ما انفرد راو بروايته مطلقاً، سواء كان عن إمام يجمع حديثه كالزهري وقتادة أم لا يجمع حديثه، أم انفرد بزيادة في متنه أو إسناده".

بيان ذلك: أن قولهم (ما انفرد راو بروايته) أعم من أن يكون الانفراد بالسند والمتن جميعاً، أو بالسند، فشمل ذلك ما أفاد الترمذي في عبارته الأولى والثالثة، لأن مراده بقوله: "يستغرب لحال الإسناد" التفرد بالإسناد، وقولهم: "أو انفرد بزيادة إلخ" هو معنى قوله: "ورب حديث إنما يستغرب لزيادة تكون في الحديث".

فما حدد به الترمذي الحديث الغريب، موافق لاصطلاح العلماء وتعريفهم له، ولذلك قال: "فإن أهل الحديث يستغربون" فأفاد بذلك أنه جرى على اصطلاحهم"(٣).

(١) مناهج المحدثين (ص/ ١٧٦).
(٢) العلل (٢/٣٤٠).
(٣) العلل (٢/٣٤٠-٣٤١)، والموازنة (ص/١٦٤-١٦٩).

ثانياً: الأحكام المركبة:

أ- قول الترمذي: صحيح غريب:

معنى ذلك اجتماع الصحة مع الغرابة إذ لا تنافي بين الأمرين؛ لأن الصحيح قد يكون غريباً بمعنى لم يصح إلا من طريق واحدة، والصحيح لا يشترط فيه تعدد الإسناد فالترمذي في هذا المصطلح أفاد أمرين: الأول مرتبة الحديث، الثاني: الغرابة.

٢- قول الترمذي: حسن غريب لا نعرفه إلا من هذه الوجه:

تفيد هذه العبارة التحسين مع التفرد المطلق، وعلى هذا فمعنى هذا المصطلح هو ما قال البقاعي: "استعمل الترمذي الحسن لذاته في المواضع التي يقول فيها حسن غريب ونحو ذلك"(١).

وتفسير ذلك: أن الترمذي إذ قال: "حسن" فقط فإنه يعني التعدد مع المرتبة أي إن التعدد يشترط حيث يفرد "الحسن" في وصف الحديث، فإذا قيد بالغرابة علم أن التعدد غير ملاحظ يه، مع بلوغ الحدث بنفسه مرتبة الحسن:

أي عن "حسن" تعني: التربة مع التعدد.

و"حسن غريب" تعني: الرتبة مع التفرد، وهو الحسن لذاته الذي لا يعرف إلا من طريق واحدة.

٣- حسن غريب من هذا الوجه:

هذا المصطلح له معنى آخر، لأنه يقصد أن الحديث "حسن" بمعنى له طرق متعددة منجبرة، وهذه الطرق التي ساقها غريبة.

أما إذا قال: "حسن لا نعرفه إلا من حديث فلان" فهذه العبارة تعادل قوله "حسن غريب" لأنه أثبت المرتبة مع التفرد، وإذا كان الحديث فيه غابة وهو مع ذلك ضعيف ليس له طرق أخرى تجبر ضعفه عبر الترمذي بالغرابة فقط دور ذكر التحسين.

٤- حسن صحيح:

اختلف العلماء في تفسير هذا المصطلح وسبب الاختلاف أن كلمة "حسن" تعني القصور عن مرتبة الصحيح، فكيف يجمع الترمذي بينهما في الحكم على حديث واحد؟

(١) الموازنة (ص/ ٧٧١).

وأهم الأقوال في تفسير ذلك:

١ – **قال ابن الصلاح:** إن ذلك راجع إلى الإسناد؛ فإذا روي الحديث الواحد بإسنادين، أحدهما إسناد حسن والآخر إسناد صحيح استقام أن يقال فيه إنه حديث حسن صحيح، أي إنه حسن بالنسبة إلى إسناد، صحيح بالنسبة إلى إسناد آخر(١).

٢ – **ما قاله ابن دقيق العيد:** إن كلمة حسن صحيح تعني أن الحديث اشتمل على صفات القبول الدنيا وهي الصدق وعدم التهمة بالكذب وهو ما تعنيه كلمة "حسن"، واشتمل أيضاً على صفات القبول العليا، وهي الحفظ والإتقان؛ فالحسن المقترن بالصحيح لا يعني القصور عن رتبة الصحة إنما يأتي القصور إذا اقتصر على قوله "حسن"(٢).

٣ – **قول الحافظ ابن كثير:** إنه درجة متوسطة بين المرتبتين، قال: "والذي يظهر لي أنه يشرب الحكم بالصحة على الحديث، كما يشرب الحسن بالصحة، فعلى هذا يكون ما يقول فيه حسن صحيح أعلى رتبة عنده من الحسن، ودون الصحيح، ويكون كمه على الحديث بالصحة المحضة أقوى من حكمه عليه بالصحة مع الحسن والله أعلم(٣).

٤ – **قول ابن حجر:** إذا كان الحديث له إسناد واحد، فقوله: "حسن صحيح" للتردد من المجتهد للخلاف في الراوي هل بلغ رتبة الحسن أم رتبة الصحيح، فعلى هذا يكون الحديث حسناً عند قوم، صحيحاً عند قوم آخرين، وغاية ما فيه أنه حذف حرف التردد أو لأن حقه أن يقول: حسن أو صحيح.

أما إذا كان الحديث له أكثر من إسناد فقوله "حسن صحيح" باعتبار إسنادين أحدهما صحيح والآخر حسن، وعلى هذا فما قيل فيه حسن صحيح فوق ما قيل فيه صحيح فقط بسبب كثرة الطرق.

لذلك فإن الراجح في "حسن صحيح" هو التفسير بتعدد الإسناد مع الصحة.

---

(١) مقدمة ابن الصلاح (٥٨).
(٢) تدريب الراوي، وانظر الموازنة (١/ ١٧٢).
(٣) الباعث الحثيث (ص/ ٣٦).

٥ – حسن صحيح غريب من هذا الوجه:

في هذا المصطلح أضاف الترمذي كلمة "غريب" والغرابة تتنوع: فمنها الغرابة المطلقة، ومنها الغرابة النسبية وهي التي تكون في سند دون سند؛ فقول الترمذي: غريب من هذا الوجه أي من هذه الطرق التي ساقها. فعلى هذا يكون الوصف بالحسن لتعدد الإسناد.

والصحة للمرتبة، والغرابة لبيان التفرد من هذه الطرق دون غيرها. فاجتمع في الحديث التعدد والصحة والغرابة النسبية.

٦ – حسن صحيح غريب:

فهو بالمعنى السابق أيضاً وقوله غريب: يعني من هذا الوجه ويكون حذفها اختصاراً. قال الدكتور نور الدين العتر: ويدل على ذلك أمران:

أ- أن الترمذي فسر الحسن بتعدد الإسناد وبين وصف رواة الحسن بصفات دون الصحيح، فإذا قال: "حسن صحيح" كانت كلمة صحيح بمثابة قد تبين أن نزول المرتبة قد زال وارتفع الحديث إلى الصحة، وبقى وصف التعدد سالماً من التقييد.

ب- أن الترمذي كثيراً ما ينبه على تعدد الإسناد في هذه الأحاديث خاصة إذا كان إسناده الذي أخرج به الحديث ينحط عن الصحيح فهذا بظاهره يدل لما قلنا[١].

٧ – قول الترمذي: أصح شئ في الباب:

قد يتوهم البعض أن مثل هذا المصطلح حكم للحديث بالصحة؛ غير أن الأمر ليس كذلك بل المراد المفاضلة وبيان رجحان حديث على حديث آخر بقطع النظر عن ثبوت الصحة أو الحسن.

وهذا المصطلح يقال للمفاضلة بين أحاديث ضعيفة لكن بعضها أحسن حالاً من بعض. فهناك فرق بين قول المحدث: حديث صحيح، وقوله هذا أصح شئ في الباب، أو اصح من حديث فلان.

(١) الموازنة (ص/ ١٧٥).

المبحث الثامن: منهجه في الصناعة الإسنادية:

اهتم الترمذي بفن الإسناد، وحوى كتابه جميع مناهج الرواية؛ فعدد طرق الحديث الواحد وبين اختلاف الرواة واتفاقهم.

ولقد كان لتتلمذ الترمذي على البخاري ومسلم أثره الواضح في شخصيته العلمية، وفي مصنفاته ولا سيما كتابه "الجامع"، ويظهر ذلك من خلال:

أ- منهجه في الاختصار، من حيث التحويل بين الأسانيد، والعطف بين الشيوخ، والإشارة إلى باقي الإسناد بعد ذكر جزء منه، والإشارة إلى المتن بعد ذكر الإسناد.

ب- تكرار الحديث في جامعه؛ فقد كان يكرر الحديث مراعياً في ذلك وروده من طريق أخرى وبألفاظ متفاوتة، يرويها على سبيل المتابعات والشواهد، وقد التزم في هذا كله منهج مسلم حيث كان لا يكرر إلا في ذات الموضع.

ج- التزم الترمذي منهج مسلم في:
- تحري الدقة حين سرد الطريق، ومن ذلك:
  * التفريق بين صيغتي الأداء (حدثنا وأخبرنا).
  * والتعريف باسم الراوي الذي يرد غير معرف[1].
- تعداد الأسانيد وذكر المتن عقب الإسناد الأول.
- إفراد كل إسناد مع متنه بالرواية.

فقد شارك الترمذي مسلماً في هذه الطرق؛ لكن مسلماً تفوق وأكثر؛ غلا أن هناك فارقاً بين الترمذي ومسلم في الطريقة الثالثة، وهو أن الترمذي يبني كتابه على بيان العلل؛ فإذا كان أحدا لطريقين فيه ضعف أو علة فإنه يقدمه غالباً ويبين ما فيه ثم يعقب بالإسناد القوي الذي هو الأصل في الباب، وأما مسلم فإنه يقدم الرواية الصحيحة، وإذا كان هناك رواية فيها علة فإنه يؤخرها ويشير إلى ما فيها، وكثيراً ما يحذف العلة من الحديث ويختصره[2].

المبحث التاسع: منهجه في عرض المواضيع الفقهية:

(١) دراسات في منهج المحدثين (ص/ ١٤٣).
(٢) مناهج المحدثين (ص/ ١٥٥).

عند ظهور الإمام الترمذي كانت المذاهب الفقهية في ذلك الوقت قد ظهرت وانتشرت فساعد هذا الإمام الترمذي على وضع كتابه مراعياً الحديث والفقه معاً، فوضعه على الأبواب، ونبه على العلل، وأشار إلى الشواهد والمتابعات حتى لا يفوته ما صنع مسلم، وجعل الفقه والأحكام من جملة مضمون أبوابه، وذكر الفقهاء، وبين المذاهب، ورجح أحياناً، وبنى كتابه على الحديث الذي عمل به بعض الفقهاء، فكان بيان الفقه أحد مقاصد الترمذي في التصنيف؛ لذلك لم يودع الأقوال والفقه في عنوانات الأبواب كما فعل البخاري، وذلك لأن البخاري قصر موضوع الأبواب على الحديث الصحيح فجعل فقهه في التراجم بخلاف الترمذي الذي جعل القه في الأبواب وليس في العنوانات.

لقد كانت عناية الترمذي بالفقه عناية عظيمة، جعلت من كتابه كتاباً فريداً يجمع بين الإبداع في الصناعة الحديثية إلى جان بالخوض في مسائل الفقه وآراء العلماء عرضاً ونقداً وترجيحاً، كل ذلك يقدمه بسبك فريد، وإبداع جديد، إلى جانب إبداعه في قضايا الحديث[1]، ومن يطلع على جامعه يعلم مبلغ علمه بالمذاهب الفقهية، وإحاطته بها، تصرفه في عرض المسائل الفقهية تصرف رجل عالم خبير بها. والغالب في جامع الترمذي أنه بعد إخراج الحديث والحكم عليه كان شرع في ذكر مذاب العلماء وأقوالهم وآرائهم واختلافاتهم، بل كثيراً ما كان يذكر آراء الصحابة والتابعين، وعملهم في مسألة الباب.

وقد رتب الترمذي كتابه على الموضوعات، بمعنى وضع الحديث في باب معين يدل على أن الحديث يتعلق بمسألة ذلك الباب، وأن عنوان الباب مستنبط منه.

والترتيب على الأبواب يدل على الاتجاهات الفقهية لدى المحدثين مع تفاوت بينهم في ذلك لأن وضع العنوانات يكلف المحدث مجهوداً ذهنياً ويحتاج ملكة فقهية؛ فالأبواب والعنوانات تدل على مدى دقة المحدث، وتدل كذلك على فهمه وفقهه وعلى اختياره في المسألة التي تضمنها الحدث، وقد فاق الإمام البخاري غيره في هذه الناحية، وكل من جاء بعده استفاد منه واقتفى أثره، ولذا قيل: "فقه البخاري في تراجمه".

ومن الملامح العامة في منهج الترمذي الفقهي في كتابه:

أنه أدرج أحاديثه تحت نوعين من عنوانات التبويب:

(١) دراسات في مناهج المحدثين (ص/ ١٤٥).

النوع الأول: العنوان العام الجامع لأحاديث أبواب كثيرة، من مثل أبواب الطهارة، أبواب الزكاة ... إلخ. وغيره يقول: كتاب الطهارة، كتاب الزكاة ... إلخ.

النوع الثاني: التبويب الخاص، وهي العنوانات الجزئية داخل العنوان العام(١).

وقد تنوع عمل الترمذي في كتابه إلى ما يلي:

أولاً: الاعتماد على الترجمة:

هناك أبواب في جامع الترمذي خلت من ذكر عمل العلماء أو أقوالهم، واكتفى الترمذي فيها بعنوان الباب وبما ساقه من الحديث للدلالة على المراد، والأبواب التي سلك فيها هذه الطريقة قليلة، ويميزها أنها:

١- إما أن تكون المسألة من المسائل المتفق عليها ولا خلاف فيها؛ فلا يتعرض لذكر أقوال الفقهاء.

٢- وإما أن يكون الباب مما يتعلق بفضائل الأعمال ونحو ذلك من الأدعية وعمل اليوم والليلة، فهذه الأبواب لا يذكر فيها أقوال فقهاء وما شابه ذلك لعدم تعلقها بالفقه.

ثانياً: بيان عمل الأئمة ومذاهبهم:

وهذا هو الغالب في بحث الترمذي في الأبواب التي لها علاقة بالفقه والأحكام؛ فهو يتناول في كل باب مذاهب العلماء وعمل الأئمة بحديث ما، هل هو موضع اتفاق أو اختلاف؟

أ- يحكي الإجماع وينقله ولهذا أهمية كبيرة، لأن الإجماع من مصادر التشريع وذلك مثل نقله الإجماع في الصلاة على الدابة في التطوع، وأنه يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب.

ب- بيان اختلاف العلماء: وهذه الناحية توسع فيها الترمذي وأكثر منها فأصبح كتابه مرجعاً أصيلاً في معرفة مذاهب العلماء واختلافهم خاصة المذاهب المندثرة التي لم تشتهر من مثل الليث، وإسحاق بن راهوية، والثوري، وغيرهم، وقد أولى الترمذي اهتمامه بنقل أقوال ستة من الأئمة ومذاهبهم وهم: مالك، والشافعي، وأحمد، وسفيان

(١) الموازنة (ص/ ٢٧٣).

الثوري، وعبد الله بن المبارك، وإسحاق بن راهوية. فأكثر من النقل عنهم وإضافة إلى نقله عن غيرهم.

وبذلك فكتاب الترمذي يعد مرجعاً حدثياً وفقهياً حيث حفظ لنا أقوال الفقهاء ومذاهبهم.

وقد تأثر الإمام الترمذي بشيخه البخاري في جعله الفقه من موضوع كتابه، لكن يفترق كتاب الترمذي عن صحيح البخاري بما يلي:

١- كتاب الترمذي بيان لعمل الأمة ومذاهب علمائها، في حين نجد الفقه في كتاب البخاري اجتهاداً شخصياً، لكيلا يخرج به ذلك عن منهجه ي جمع الصحيح، وليفسح المجال لغيره من الفقهاء في إبداء رأيه دون أن يتأثر به فيه.

٢- يقصد التمرذي بالنقل عن العملاء بيان مذاهبهم في المسألة غالباً وليس الاستشهاد بهم لمذهب ما ليقويه، في حين يقصد البخاري الاستدلال والاستئناس بها لرجحان ما يراه في الأمر.

٣- يقتصر الترمذي على الاستدلال بالسنة، لكن البخاري يذكر أنواع الأدلة من الكتاب و السنة وأقوال الصحابة.

٤- الترمذي واضح في الإبانة عن الحكم في كتابه، أما البخاري فيكثر من سلوك طريق الإشارة والرمز[١].

المبحث العاشر: منهجه في الترجيح بين المذاهب:

لم يكتف الترمذي بعرض آراء العلماء ومذاهبهم الفقهية، بل تجاوز ذلك لينقد تلك الآراء، ويرجح بعضها، كل ذلك يقدمه بمستوى فقهي مميز، وعلى هذا فقد كان سباقاً في مجال الفقه المقارن، يقول الدكتور العتر في ذلك:

"إن القارئ لينتظر منه، ويتوقع، أن يبين رأيه في ضوء الأحاديث الواردة في الباب، باعتبار كونه محدثاً إماماً، بل كونه فقيهاً عالماً بالفقه ومذاهب، محيطاً بها.

وكذلك فعل في كتابه، أبدى لنا جانب الفقه من علمه، فأبدع وأعجب في ألوان ترجيحاته وما سجله في المذاهب من نظرات علمية حديثية وفقهية بينت الراجح عنده من

(١) الموازنة (ص/ ٢١٨)، مناهج المحدثين (ص/ ٢٠٠-٢٠١).

الآراء، والحقيقة أن الكتابة في الفقه المقارن قد سبق إليها الترمذي، وإن كانت على نحو بسيط في كتابه.

وإذا كان بعض واضعي مذكرات الفقه المقارن يفخر بالتجديد في هذا العصر ببحث المذاهب المختلفة في المسألة وأدلتها، ثم بيان الراجح منها، فقد سبقهم أبو عيسى بأحد عشر قرناً إلى هذا اللون من الدراسة، في حدود موضوع كتابه الجامع، وإنه لمرجع مهم، لمن أراد البحث ي الفقه المقارن من العلماء المتفقهين". أ. هـ(١).

وكان الترمذي يرجح بقوة الدليل أحياناً، وبالتفقه والاستنباط أحياناً أخرى، وبعمل الجمهور وأكثر أهل العلم أحياناً ثالثة(٢).

وقد سلك ثلاثة مسالك من الترجيح، وهي:

أ- الترجيح بظاهر الحديث، وذلك بأن يحكم لمذهب بالرجحان لقوة الدليل من السنة، وهو المسلك الغالب الذي يكثر منه الترمذي وهو بهذا يسلك منهج المحدثين الذين لا يقدمون على الحديث إذا صح شئ من قياس غيره.

ب- الترجيح بالاستنباط؛ وذلك أن يقوي الترمذي أحد القولين في المسألة بالاستدلال الاستنباطي.

ج- الترجيح بعلم الجمهور أو الأكثر(٣).

المبحث الحادي عشر: منهجه في التراجم:

من المعروف أن التراجم تعكس فهم المصنف للحديث وفقهه في الاستنباط، وقد كان للترمذي في هذا باع طويل، وفقه حسن؛ فالتراجم عنده قسمان:

الأول: تراجم جامعة لموضوع رئيس واحد كالزكاة والطهارة وغيرهما، وكان يترجم لها بقوله مثلاً (أبواب الزكاة عن رسول الله ﷺ) وهكذا القسم من التراجم يوازي كلمة (كتاب) عند البخاري ومسلم وغيرهما.

(١) الموازنة (ص/ ١٩).
(٢) دراسات في مناهج المحدثين (ص/ ١٤٦).
(٣) مناهج المحدثين (ص/ ٢٠).

الثاني: تراجم لمسائل محددة يضع تحتها حديثاً أو أكثر، وغالباً ما كان يقول باب ما جاء في كذا.

وقد كان منهج الترمذي في هذه التراجم كمنهج البخاري، حيث استعمل الأنواع الثلاثة من التراجم وهي:

التراجم الظاهرة:

وهذا النوع هو الأعم الأغلب، حيث تكون الترجمة مطابقة لما ورد من أحاديث تحتها مطابقة واضحة وقد تكون بصيغة عامة أو بصيغة خاصة أو بصيغة استفهام أو يقتبس الترجمة من حديث الباب.

التراجم الاستنباطية:

وهي التي تكون مطابقتها لحديث الباب تحتاج إلى نوع من التفكر والاستنباط.

التراجم المرسلة:

وهي العنوانات التي يكتفي فيها بقوله: (باب) أو (باب منه) وهو يستخدمها مثل البخاري على وجهين:

الوجه الأول:

أن يكون مضمون الباب متصلاً بالباب السابق، مكملاً له لفائدة زائدة في مضمونه فيكون بمنزلة الفصل من السابق.

الوجه الثاني:

أن يكون حديث الباب فيه فائدة تتصل بأصل الموضوع الذي عنون له (أبواب)، وثمة ملحوظة هي أن الترمذي في كثير من تراجم أبوابه يقتبس من تراجم شيخه البخاري، وكثرة التراجم المتماثلة في الكتابين تدل على انتفاع الترمذي بالبخاري وسيره على طريقته وإن لم يبلغ شأوه.

وينبغي أن نشير هنا إلى أن الترمذي وإن كان قد أفاد كثيراً من شيخه البخاري في هذا المجال، غير أنه لم يصل إلى مستوى إبداعه ودقته وحسن استنباطه، ويبدو أن السبب في هذا هو أن البخاري قد اعتمد كثيراص على التراجم في عرض الفقه، أما الترمذي فقد اهتم بعرض فقه الحديث صراحة بعد ذكر الأحاديث الواردة في مسائل الفقه وقضاياه[1].

(١) الموازنة (ص/ ١٠٨)، مناهج المحدثين (ص/١٩٦-١٩٩).

النتائج والتوصيات

* تأثر الإمام الترمذي بشيخه الإمام البخاري في اختيار شيوخه ورجال جامعة وكذلك في تبويب تراجم كتابه.
* إبراز دور الإمام الترمذي في المساهمة بالنهضة العلمية في القرن الثالث.
* رمى ابن حزم للإمام الترمذي بالجهالة خطأ فادع وقد رد العلماء عليه.
* تميز كتاب الجامع للإمام الترمذي عن غيره من الكتب المصنفة في عصره.
* الترمذي أول من ذكر قسم الحسن.
* للترمذي اصطلاحات خاصة في جامعه قمنا بتبيين المقصود منها.
* اختصاص كتاب الجامع للترمذي بيسر استخراج الفوائد منه وسهولة التدريب عليها والاستفادة منها.
* لم يلتزم الترمذي في جامعه بتخريج الأحاديث الصحيحة فقط، بل كان فيه الصحيح والحسن والضعيف.
* تحسين الترمذي للأحاديث يعتمد على قاعدته في الحسن لغيره.
* تميز الترمذي بالإفصاح عن الغرض من إيراد الأسانيد وتوضيح نتيجة بحثه وترجيحه.
* ما وقع من الأحاديث الضعاف والمناكير في جامعه إنما هي في الفضائل.
* يعتبر جامع الترمذي مرجعاً في الأقوال والمذاهب الفقهية.
* جامع الترمذي يعتبر وثيقة تاريخية للمذاهب المهجورة في هذا العصر مثل مذهب الليث بن سعد والأوزاعي والثوري وغيرهم.
* في الدراسة توضيح وتفسير لاصطلاحات الإمام الترمذي في حكمه على الأحاديث.
* جامع الإمام الترمذي يعدّ الرابع منزلة بين الكتب الستة بعد البخاري ومسلم وأبي داود.

* الدعوة إلى الاهتمام بكتاب الجامع للإمام الترمذي واستخراج الفوائد الحديثية والقواعد الإسنادية وتخصيص الدراسات في ذلك.
* حث كليات الجامعة على تخصيص حصص تدريبية في علم الحكم على الأسانيد بدراسة أبواب من كتاب الجامع للترمذي.
* استخراج مذاب الأئمة المهجورة من كتاب الجامع للترمذي وغيره، وجمعها.
* دعوة الباحثين إلى عمل أبحاث متخصصة عن جامع الترمذي، واستخراج الفوائد الحديثية والإسنادية.

المراجع

* الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين: د. نور الدين العتر الرسالة، ط٢.
* الأنساب: لأبي سعد السمعاني، دار الكتب العلمية، بيروت.
* الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث: للشيخ أحمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت.
* البداية والنهاية: لابن كثير، القاهرة.
* تاريخ بغداد: للخطيب البغدادي، مكتبة الخانجي، القاهرة.
* تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: للسيوطي تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، المكتبة العلمية، المدينة المنورة.
* تذكرة الحفاظ: للذهبي، حيدر أباد الدكن، الهند.
* التقييد في رواة السنن والمسانيد: البن نقطة، دار الحديث، القاهرة.
* تهذيب التهذيب: للحافظ ابن حجر، حيدر أباد الدكن، الهندس.
* تهذيب الكمال في أسماء الرجال: للحافظ المزي، تحقيق د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت.
* الثقات: لابن حبان، حيدر أباد الدكن، الهند.
* جامع الأصول في أحاديث الرسول: لابن الأثير الجزري، تحقيق عبد القادر الأرنؤوط، دمشق.
* جامع الترمذي: للإمام الحفاظ أبي عيس محمد بن عيسى الترمذي، تحقيق د. بشار عواد معروف، دار الجيل، بيروت.
* جامع الترمذي: تحقيق أحمد شاكر وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت.
* جامع الوسائل في شرح الشمائل: للإمام ملا علي القاري، القاهرة.
* حجة الله البالغة: ولي الله الدهلوي، دار المعرفة، بيروت.

* دراسات في مناهج المحدثين: د. أمين محمد القضاة، د. عامر حسن صبري، مطبوعات جامعة الإمارات العربية المتحدة.
* الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة: للكتاني، دار البشائر الإسلامية، بيروت.
* سير أعلام النبلاء: للذهبي مؤسسة الرسالة، بيروت.
* شذرات الذهب في أخبار من ذهب: لابن العماد، دار المسيرة، بيروت.
* شرح علل الترمذي: لابن رجب الحنبلي، تحقيق الدكتور همام سعيد مكتبة المنار، الأردن.
* شروط الأئمة الخمسة: للحازمي، القاهرة.
* شروط الأئمة الستة: المقدسي، القاهرة.
* طبقات الشافعية الكبرى: للسبكي تحقيق الطناحي والحلو، القاهرة.
* علل الترمذي الكبير: تحقيق حمزة ديب، مكتبة الأقصى، عمان.
* علوم الحديث: لابن الصلاح، تحقيق الدكتور نور الدين عتر، المكتبة العلمية بالمدينة المنورة.
* فتح الباري في شرح صحيح البخاري: للحافظ ابن حجر، المكتبة السفلية بالقاهرة.
* فتح المغيث: للسخاوي، دار الكتب العلمية، بيروت.
* فهرست ابن خير، لأبي بكر محمد بن خير بن عمر بن خليل، بيروت.
* قوت المغتذي على جامع الترمذي: للسيوطي، طبع الهند، المطبعة النظامية.
* كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: لحاجي خليفة، دار العلوم الحديثة، بيروت.
* الكفاية في علم الرواية: للخطيب البغدادي، دائرة المعارف العثمانية، الهند.
* معالم السنن: للخطابي، مطبعة أنصار السنة المحمدية، القاهرة.
* معجم البلدان: ياقوت الحموي، دار صادر، بيروت.

* مفتاح السعادة: أحمد بن مصطفى طاش كبرى زادة، طبعة دائرة المعارف العثمانية، الهند.
* مناهج المحدثين: د. ياسر الشمالي، منشورات عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، عمان.
* ميزان الاعتدال: للذهبي، تحقيق البخاري، دار المعرفة، مصورة.
* هدى الساري مقدمة فتح الباري، للحافظ ابن حجر.
* الوافي بالوفيات: للصفدي، بيروت.
* وفيات الأعيان: لابن خلكان، تحقيق إحسان عباس، بيروت.